جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية في اطار مبادرة الحزام والطريق

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة

من اعداد الطالبة:

خزان فضيلة

الأستاذ المشرف:

خالد بقاص

الاسم واللقب	الصفة	مؤسسة الانتساب
أ.ياسين شكيمة	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
د.خالد بقاص	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
أ.محمد البشير الأعور	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

وإيمانًا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإني اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **خالد بقاص** الذي ساعدني كثيرًا في مسيرتي لإنجاز وكتابة هذا البحث وكان له دورًا عظيمًا من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه الأكاديمي، والشكر موصول ايضا للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي كما أوجه الشكر لأسرتي فردًا فردًا الذين صبروا وتحملوا معي ومنحوني الدعم على جميع الأصعدة، وأشكر زملائي الذين شاركوني مسيرة خمسة سنوات والأحباب وكل شخص قدم لي الدعم المادي أو المعنوي،

وأخيرًا أتوجه بشكر خاص للأستاذ الدكتور ورئيس القسم **الهادي دوش** على ما قدمه لتخصص العلوم السياسية في جامعة الوادي ومزالنا ننتظر منه الكثير في قادم السنوات لخدمة قسم العلوم السياسية وباقي الطلبة المقبلين على هذا التخصص.

مقدمة

مقدمة

تسعى الجزائر كغيرها من الدول على تعزيز علاقتها مع مختلف دول العالم من اجل ضمان مصالحها مع الدول التي تربطها معها علاقات سواء تاريخية او سياسية او اهم من ذالك العلاقات الاقتصادية ومن بين هذه الدول نجد دولة الصين حيث ان العلاقات مع دولة الصين علاقات غلب عليها الطابع الاقتصادي وهذا راجع كون الصين احد ركائز الاقتصاد العالمي لذالك تسعى الجزائر لربط علاقات اقتصادية في مختلف المجالات .

1/ اهمية الدراسة واهدافها:

تكمن اهمية دراسة العلاقات الجزائرية الصينية في اطار مبادرة الحزام والطريق الى بيان التغير الحاصل في التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر وانفتاحها الاقتصادي على الصين باعتبارها قطب صاعد في الاقتصاد الدولي خاصتا، وان العلاقة بين الصين والجزائر زاد تقاربها بعد جائحة كورونا واضافة الى الرؤية الجزائرية تجاه مشروع طريق الحرير، وتعتبر الجزائر بوابة المبادرة في القارة الافريقية .

ب/اهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى معرفة الوجود الصيني في القارة الافريقية واسباب اهتمام الصين بالقارة الافريقية .
- معرفة طبيعة العلاقة الجزائرية الصينية ومجالات التعاون الاقتصادي وحجم الاستثمار الصيني الجزائري في الجزائر
- معرفة موقع الجزائر في مبادرة الحزام والطريق والافاق المستقبلية للجزائر من المبادرة.

الاهتمام الشخصي بالشأن الصيني خاصتا مشروع طريق الحرير الصيني او ما يسمى بمبادرة الحزام والطريق.

تكمن الاسباب الموضوعية في اختيار موضوع الدراسة هو التطرق للعلاقات الصينية الجزائرية من زاوية مغايرة ذات بعد اقتصادي في اطار مبادرة الحزام والطريق من اجل الوصول لنظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الجزائرية الصينية .

2/ اشكالية الدراسة:

تعتبر مبادرة الحزام والطريق اكبر مشروع صيني لربط العالم شرقا وغربا شمالا وجنوبا وذلك من اجل تطوير البنية التحتية للعالم وتعزيز التعاون بين الصين والعالم وربط القارة الاسيوية بباقي القارات منها اوروبا وافريقيا وبما ان الجزائر دولة افريقية وضمن هذه المبادرة وعليه نطرح الاشكالية التالية :

ماهي ابرز مضامين العلاقات الصينية الجزائرية؟ وما افاق تطورها في ظل مبادرة الحزام والطريق؟.

وعلى ضوء هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الصينية الافريقية؟
- ماهي مجالات وابعاد التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري ؟
- ماهي التبعات الاقتصادية الانضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق؟

3/ الفرضيات

- توجد علاقة بين التوجه الجديد للقيادة الصينية بعد الحرب الباردة لتحسين العلاقات مع القارة الافريقية .
- يرتبط تحسن العلاقات الجزائرية الصينية بادراك صانع القرار الصيني اهمية الجزائر الاقتصادية والسياسية في منطقة المغرب العربي .
- هناك علاقة بين ادراج الجزائر في مبادرة الحزام والطريق ورغبة الصين في تعميق نفوذها في الداخل الافريقي.

4/ حدود الدراسة:

لقد قمنا بإجراء هذه الدراسة في الحدود التالية :

ا/ الحدود المكانية:

لقد ركزنا في هذه الدراسة على الجزائر والصين اللتان تقعان في قارة افريقيا واسيا.

ب/ الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية للدراسة تبدأ عندما صادقت الجزائر على أن تكون عضو في مبادرة الحزام والطريق سنة 2018 لكن الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية تعود لفترة الثورة الجزائرية ودعم الصين للجزائر لكن العلاقات ترسخت وتوطدت خلال الحرب الباردة وكان هناك تقارب صيني جزائري واضح وتعمق هذا التقارب في السنوات الأخيرة خاصتا بعد توقيع الجزائر على انضمامها لمبادرة الحزام والطريق.

5/ مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: استخدمته انطلاقا من حاجتي إلى سرد وقائع وأحداث تاريخية خاصة بالعلاقات الصينية الافريقية عموما والجزائر خصوصا ، وتركز فيه على الجانب التفسيري التحليلي الذي أعتقد أنه يمدنا به هذا المنهج في دراسة الظواهر الحاضرة التي تمتد جذورها في الماضي، أي انطلاقا من الماضي لفهم الحاضر وللتنبؤ بالمستقبل، كما نجد أن هذا المنهج يستخدم للحصول على أنواع عدة من المعرفة السابقة قصد دراسة وتحليل المشاكل الراهنة على ضوئها، ويعتقد الكثير من الباحثين أن ثلاث أرباع العلوم السياسية هي نتاج للدراسات التاريخية.

اقتراب المصلحة الوطنية:

منهج المصلحة الوطنية يركز على وضع مصلحة الدولة فوق أي اعتبارات فردية أو جماعية، ويعني أن القرارات يجب أن تتخذ بناءً على تقييم شامل للتأثيرات والعواقب على المصلحة الوطنية للدولة، ويقر بمبدأ أن السياسيات الخارجية للدول ليست ثابتة من منطلق أن المصلحة الوطنية متغيرة وغير ثابتا باختلاف السياسيات والتوجهات كما يقر بأن الاخلاق والمثل لا وجود لها أمام المصلحة الوطنية للدول من الناحية الاقتصادية، ويركز هذا المنهج على إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي كما يوضح هذا المنهج أن المصلحة الوطنية متغيرة بتغير المتغيرات المحيطة والمؤثرة في توجهات الدولة الخارجية وتكمن أهمية هذا المنهج في بيان أهم عنصر تقوم عليه الدول وهو مصلحتها الوطنية وكيف تساهم التأثيرات والعوامل الداخلية والخارجية في توجيه هذه المصالح.

لقد استخدمنا هذا المنهج في بيان أن مصلحة الصين الوطنية جعلتها تبحث على مصادر جديدة للنفوذ لذلك توجهت نحو القارة الإفريقية والجزائر على وجه الخصوص ورغم الاختلاف الثقافي والمكاني وغيرها من المعيقات الا أن مصلحة الصين الوطنية حتمت عليها التنازل على عدة عوامل من أجل كسب الرهان الاقتصادي وفي نفس الوقت استخدمنا هذا المنهج في بيان أن المصلحة الوطنية للجزائر جعلت منها تكون شديدة الحذر في التعمق في هذه المبادرة خوفا على مصلحتها الوطنية وحماية بعض ثوابتها رغم المكاسب المتوقعة في المبادرة خاصتا في الجانب الاقتصادي.

النظريات:

النظرية الليبرالية والاعتماد المتبادل:

نشأت نظرية الاعتماد المتبادل في سبعينيات القرن العشرين كنقد للنظرية الواقعية التي اعتبرت أن الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية، وقد ركز أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الفاعلين غير الدولتين، على غرار الشركات متعددة الجنسيات ودورها المتنامي، كما أكدوا على أن هناك عوامل أخرى غير عسكرية أصبحت ذات تأثير أكبر من العوامل العسكرية، وذلك عبر تقوية وتفعيل الدور السلمي والتعاوني لمؤسسات التعاون الإقليمية والدولية غير اتباع نهج القانون الدولي، وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف، والبعد عن فكرة الربح الكامل والخسارة الكاملة كما تطرحها النظرية الصفرية.

ويمكن القول أن أفكار المدرسة الليبرالية تحد جذورها عند كتابات كل من "جون لوك" و"جيريمي بتنام" و"إيمانويل كانط"، حيث قدم جون لوك مؤلفه رسالتان حول الحكم المنشور سنة 1688م، والذي تطرق فيه إلى قانون الطبيعة، وركز فيه على مسألتي الحقوق الاقتصادية والحقوق الإنسانية ومفهوم القانون الدولي، ورأى بأن القانون الأخلاقي يسبق السياسة ويتفوق عليها، وقد استخدمت أفكار لوك في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك في موضوع إعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الأغنياء إلى الفقراء على أساس أنه لا حق للأغنياء في الاستحواذ على الثروة، أما صاحب المدرسة الفلسفية التفعية جيريمي بنتام فقد

قدم كتابان سنة 1789م بعنوان "مدخل إلى مبادئ وأخلاقيات التشريع" و"مبادئ القانون الدولي"، حيث رأى أن تصنيف الأشياء يتم حسبما تنتجه فائدة أو مزايا أو متعة أو خير أو سعادة، أو ما تمنعه من شر أو ألم أو تعاسة، لذلك يرى بنتام أنه يجب علينا تنظيم حياتنا السياسية لتحقيق السعادة الأكبر عند العدد الأكبر أو الوصول بالفائدة إلى حدها الأقصى، كما أن مشروع بناء قانون دولي حسبه ينبغي أن يضحي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح "قيم السعادة الأكبر لكل الأمم مجتمعة" .

/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

قندوز عائشة، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية، مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية – الباحث الاقتصادي – المجلد: 08/ العدد 01 (2020). مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)، aguendouz@lagh-univ.dz

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أهمية التجارة الخارجية للجزائر لكونها محرك مهم للنمو الاقتصادي، وباعتبار الصين أحد أهم الممونين لاقتصاد الوطني ومن أهم العملاء نظرا لحاجة هذه الأخيرة إلى الموارد الباطنية المتوفرة لدى الجزائر، أما أهداف الدراسة فهي أولا الوقوف على مبادرة الحزام والطريق واستقراء كيفية الاستفادة منها بالنسبة للجزائر على غرار استفادة الصين منها.

الدراسة الثانية:

بن نابي عمر، دراسة تحت عنوان " العلاقات الصينية الجزائرية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2019.

هدفت هذه الدراسة الى:

-معرفة محطات القوة في الصعود الصيني والأسباب الكامنة وراء هذا البروز.

- معرفة اهم الملفات العالقة بين الصين والدول الكبرى.

الدراسة الثالثة:

-دراسة طبيعة العالقات الصينية- الجزائرية، وابراز القطاعات المحتمل التعاون فيها.

طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا، مقالة، مج05، ع01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 13-06-2018.

تكمن اهمية الدراسة في :

في بيان اهمية العلاقات الصينية المغاربية بصفة عامة والجزائرية على وجه الخصوص وتوضح اثار تصاعد الصين اقتصاديا وطبيعة العلاقات بين الصين والدول المغاربية بعد الاصلاحات الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة واسباب توجه الصين نحول الدول المغاربية.

الدراسة الرابعة:

سليني ياسين، العلاقات الجزائرية- الصينية: دعم متبادل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر - 3 -، 2011.

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

تبرز الأهمية العلمية للموضوع في كونه يندرج ضمن أحد أهم الحقول العلمية في ميدان العلاقات الدولية وهو ميدان التعاون الدولي، حيث تهدف الدراسة من خلاله إلى الكشف عن مؤشرات التعاون بين الجزائر والصين، والعوامل المتحكمة في غلبة التفاعلات التعاونية في إضفاء طابع التعاون في العلاقات بين البلدين، كما تبرز القيمة العلمية لهذا البحث من خلال سعي البحث لمعرفة مدى استيعاب المناهج والنظريات الموظفة للكشف عن أهمية هذا الموضوع.

الاهمية العلمية والعملية للدراسة :

الاضافة التي تقدمها الدراسة كونها تعمقت في العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية على وجه الخصوص اي انها اخذت بعد اقتصادي، كما ان دراستي ابرزت البعد الافريقي

في العلاقات الجزائرية الصينية واهتمام الصين بالجزائر هو احد مخرجات اهتمام الصين بالقارة الافريقية كون الجزائر بوابة افريقيا ومن اهم دول القارة افريقيا وكما تبين دراستي وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة المذكورة سلفا وهو مبادرة الحزام والطريق ودورها في تطوير

العلاقات الجزائرية الصينية وخاصتا البعد الاقتصادي ودوره في رسم السياسيات الخارجية للصين والجزائر تجاه بعضهما البعض كما ان دراستي تسلط الضوء على واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية في ظل مبادرة الحزام والطريق .

9/ تقسيمات الدراسة :

الفصل الاول يتناول هذا الفصل العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية وينقسم إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي كالتالي المطلب الأول المسار التاريخي للعلاقات الصينية الأفريقية أما المطلب الثاني يتناول مقومات القارة الأفريقية، أما المطلب الثالث فيتناول الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني في إفريقيا، وفي المبحث الثاني نجد أبرز مجالات ومحطات التعاون الصيني الأفريقي حيث يتناول المطلب الأول منتدى التعاون الصيني الافريقي كمحطة اولى للعلاقات الصينية الأفريقية المطلب الثاني التعاون الصيني الافريقي في مجال الطاقة والمطلب الثالث التعاون الصيني الافريقي في المجال التجاري، والمطلب الرابع التعاون الصيني الافريقي في مجال التنمية.

أما الفصل الثاني يتناول العلاقات الجزائرية الصينية وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية، وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول مسار العلاقات الصينية الجزائرية والمطلب الثاني المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للصين والجزائر ويحتوي هذا المطلب على المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للصين والجزائر، أما المبحث الثاني يتناول مجالات التعاون الصيني الإفريقي وينقسم إلى ثلاثة

مطالب، المطلب الأول في المجال التجاري والصناعي والمطلب الثاني في مجال الاستثمار والمطلب الثالث في المجال الصحي.

أما الفصل الثالث والأخير يتناول مبادرة الحزام والطريق كألية لتطوير واقع العلاقات الجزائرية الصينية وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول أبرز مضامين مبادرة الحزام والطريق وينقسم إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول التعريف بمبادرة الحزام والطريق، المطلب الثاني أهداف ودوافع المبادرة، المطلب الثالث ابعاد المبادرة، أما المبحث الثاني يتناول فرص الجزائر المتاحة إثر انضمامها للمبادرة وينقسم إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول نقاط قوة الجزائر باعتبارها شريك في المبادرة المطلب الثاني أفاق مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني المطلب الثالث الآفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الصينية.

الفصل الأول

العلاقات الصينية الإفريقية

المبحث الأول: تاريخ العلاقة الصينية الإفريقية.

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثاني: مقومات القارة الإفريقية.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني في إفريقيا.

المبحث الثاني: أبرز مجالات التعاون الصيني الإفريقي.

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الإفريقي كمحطة أولى للعلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثاني: التعاون الصيني الإفريقي في مجال الطاقة.

المطلب الثالث: التعاون الصيني الإفريقي في المجال التجاري.

المطلب الرابع: التعاون الصيني الإفريقي في مجال التنمية.

تمهيد

شهدت العلاقات الصينية الافريقية في مسارها التاريخي عدة محطات بارزة وتطورات كبيرة عمت عدة مجالات وكان المجال الاقتصادي المسيطر على مشهد هذه العلاقات سعت الصين منذ انشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي على تعزيز تواجدها في القارة الافريقية من اجل ضمان مكانة لها في القارة في ظل التنافس الدولي على ثروات القارة وخاصة مناطق النفط والغاز في القارة، فقد انتهجت الصين استراتيجية تعتمد على مقاربة القوة الناعمة والاعتماد المتبادل بين الطرفين وعملت على عقد اتفاقيات خاصة في مجال الطاقة والعمل على زيادة استثماريتها في عدة مجالات غير المجال الطاقوي ومن بين هذه المجالات هو العمل على تطوير البنية التحتية للقارة وزاد الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية.

بعد التطور الكبير الذي شهدته الصين في المجال الصناعي وذلك من اجل البحث على موارد اولية جديدة تسمح لها بضمان مكانة في النظام الدولي الجديد بالإضافة الى البحث على اسواق جديدة لتسويق منتوجها.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية

ان العلاقات بين الصين وافريقيا قديمة ففي القرن الخامس عشر كانت الصين قوة بحرية كبيرة، حيث قامت بالعديد من الحملات البحرية الرئيسية فقد قام القائد والاميرال تشينغ بقيادة اسطول بحري يتكون من 300سفينة واتجه الى الغرب ووصل الى سواحل كل من الصومال، كينيا وزنجبار، وقد تم العثور على قطع خزفية صينية في انقاض زنجبار العظمى فكانت بمثابة دليل على العلاقات التجارية بين شرق الصين وافريقيا.

وقد اتضحت هذه العلاقة منذ عام 1955 مع انعقاد المؤتمر الافرو اسيوي باندونغ (اندونيسيا) ان الهدف من المؤتمر هو تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي ما بين القارتين ومحاربة الاستعمار او الامبريالية، وبعد وقت قصير من المؤتمر اصبحت مصر اول دولة اقامت علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1956، ومن مصر وسعت الصين علاقتها مع بقية الدول الافريقية حيث قدمت الدعم الاقتصادي والتقني والعسكري وقد اضطلعت الصين بالعديد من مشاريع المساعدات في افريقيا مثل تنزانيا وزمبابوي للسكك الحديدية في عام 1970، مباني فدرالية، ملاعب، مصانع فرق طبية، كما ان افريقيا ايدت الصين خاصة بعد حصولها على مقعد دائم في الامم المتحدة عام 1971، لكن الصين غيرت من ايدولوجيتها بعد تبنيها لسياسية الباب المفتوح وذلك عام 1980.

حيث ان العلاقات الصينية الافريقية قامت على إيديولوجيا (التعايش السلمي الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية المساواة والمنفعة المتبادلة[1].

[1] كايا ريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا : الادوات والوسائل (مجلة تنمية الموارد البشرية العدد 02–جوان 2021) جامعة عباس لغرور، الجزائر، ص ص 19 –20.

وفي منتصف التسعينيات عاد الصينيون للاستثمار بقوة في افريقيا حيث اشتركت الصين في انشاء مؤسسات صينية افريقية .

اما في عام 2000 تم عقد منتدى التعاون الصيني الافريقي الاول مرة ومنذ ذلك الحين يجتمع رؤساء الدول ورجال الاعمال مرة كل 3 سنوات وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس هوجين تاو في عام 2004 قام وزير الخارجية الصيني بجولة افريقية وذلك في جانفي 2006 والتي قادته من الراس الاخضر الى ليبيا، حيث ان الوزير الصيني لي زهاو سينغ زار عدد من الدول الافريقية من بينها ليبيا مالي السنغال ونيجيريا وما تم ملاحظته ان نمط العلاقات بدأت تتطور في خط تصاعدي وقوي .

وقد اظهرت الصين ارادتها لتعزيز علاقتها مع افريقيا من خلال نشر وثيقة تؤسس وتشكل ركائز لنوع جديد من الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين .

ففي عام 2006 عقد منتدى التعاون الافريقي الصيني جمع اكثر 30 رئيس دولة او حكومة افريقية اذ كانت الاثار التجارية هي الاكثر وضوحا خاصة في الدول الغنية بالنفط والموارد الطبيعية فان تأثير الوجود الصيني في افريقيا ذا عمق سياسي حيث ان التعاون الصيني يمنح الأفارقة فرصا اكثر جاذبية، حيث تدعو الصين الى عدم التدخل والى نظام دولي مختلف غير مهيمن الى جانب الارتياح الافريقي للمساعدات غير المرتبطة بالشروط السياسية فان القادة الغربين مترددين من السياسة الصينية وموقفها ازاء احترام المعايير الديمقراطية وحقوق الانسان.[1]

المطلب الثاني: مقومات القارة الإفريقية

تعتبر القارة الافريقية من اغنى قارات العالم وهذا ما جعلها مسرح للحروب وجعل الدول الكبرى تضع عينها على خيرتها لعقود من الزمن.

[1] كايا ريمة، مرجع سابق، ص ص 19 –20.

1/المقومات الطبيعية للقارة الإفريقية:

تعد إفريقيا مصدرا لنحو 30 % من احتياطيات العالم من المعادن ونحو 8 % من الغاز الطبيعي في العالم ونحو 12 % من احتياطيات النفط في العالم كما ان القارة لديها 40 % من الذهب العالمي ونحو 90 %[1] من الكروم والبلاتين واليورانيوم في العالم في افريقيا .

-المعادن:

تمتلك إفريقيا اكبر احتياطي للحديد في العالم بنسبة 39% من اجمالي احتياطي العالم ويتركز معظمه في شمال القارة، وتنتج 72.5% من اجمالي الذهب العالمي ويتركز معظمه في جنوب افريقيا.

كما تمتلك إفريقيا ثالث دولة ورابع دولة في انتاج النحاس في العالم وهي الكونغو والجزائر.

تحتوي القارة الافريقية على 18 % من الانتاج العالمي لليورانيوم الذي يستعمل في انتاج وتوليد الطاقة النووية، وتعتبر نامبيا وجنوب افريقيا والنيجر من اكثر الدول انتاجا لهذا العنصر المهم.

كما تسخر القارة بالعديد بالمعادن الاخرى كالماس والبلاتين والبوكسيت والالماس والمنغنيز والفوسفات وغيرها من المعادن، ورغم كل هذا هناك الكثير من المناطق الافريقية لم يشملها المسح الجيولوجي لذلك فان النسبة مرشحة الارتفاع .

[1] برنامج الامم المتحدة للبيئة عنوان المقال عملنا في افريقيا، https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya تم الاطلاع بتاريخ 26.مارس 2023 على الساعة 03.00.

-النفط والغاز:

تضم القارة الافريقية حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي ويتركز معظم الانتاج الافريقي في نيجيريا الجزائر وليبيا وتبلغ احتياطات القارة من الغاز حولي 8% ويتركز معظمه في نيجريا الجزائر ومصر[1] .

-الزراعة والمياه:

تشير التقديرات الى ان القارة تمتلك حوالي 4الاف كم3 من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة أي ما يساوي حوالي 10 % من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم وهي نسبة معتبرة قياسا بالمعاناة التي تعيشها الدول الاخرى في كثير من مناطق العالم.[2]

تعتبر الزراعة من اهم مصادر الدخل في القارة السمراء وذلك الان حوالي 70% من السكان يعتمدون بشكل اساسي على الزراعة سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر وتقدر نسبة الاراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35% من مساحة القارة ويستغل منها حوالي 7% فقط.

وتتميز القارة الافريقية باتساع الرقعة الجغرافية الخاصة بها بالإضافة الى تنوع الاقاليم المناخية وارتفاع معدلات سقوط الامطار وكثرة الانهار ولذلك تلائم القارة السمراء لزراعة كافة المحاصيل وتعتبر القارة اكبر مصدر للقطن والكاكاو وكما تساهم كثيرا في تمويل العالم بالخشب لكثرة الغابات فيها.

1ادريس ايات، المعادن الافريقية في التنافس الدولي ..الرهانات والمالات، 2021/10/26م، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5170.

[2] علي حسن بكير، التنافس الدولي على قارة افريقيا الجزيرة، نت 1430/08/10هـ –الموافق ل 2009/08/02.

2/المقومات البشرية:

أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأن عدد السكان بقارة إفريقيا خلال العام 2022 بلغ 1.421 مليار نسمة بما يمثل 17.8% من سكان العالم الذي بلغ 8 مليارات نسمة في 17 نوفمبر 2022.

وفقاً لتوزيع سكان العالم عام 2050 حسب القارات فمن المتوقع أن تمثل قارة إفريقيا 25.4% من سكان العالم مقابل 17.8% خلال العام 2022 مما يدل على ارتفاع معدل النمو السكاني لقارة إفريقيا بخلاف قارات العالم الأخرى التي من المتوقع انخفاض معدل النمو السكاني لها خلال نفس الفترة.

وقال جهاز الإحصاء إن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم غرب إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 219.5 مليون نسمة حيث تمثل 15.4% من جملة عدد سكان إفريقيا و2.7% من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 7 عالمياً والأولى إفريقياً من حيث عدد السكان.

وتحتل إثيوبيا المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم شرق إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 122.1 مليون نسمة حيث تمثل 8.6% من جملة عدد سكان إفريقيا و1.5% من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 12 عالمياً والثانية إفريقياً من حيث عدد السكان[1].

وأضاف أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم شمال إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 104.2 مليون نسمة حيث تمثل 7.3%من جملة عدد سكان إفريقيا و1.3% من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 14 عالمياً والثالثة إفريقياً من حيث عدد السكان، في حين تحتل الكونغو الديمقراطية المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2022.

وسط إفريقيا ببلوغ عدد السكان 96.5 مليون نسمة حيث تمثل 6.8% من جملة عدد سكان إفريقيا و1.2% من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 16 عالمياً والرابعة إفريقياً من حيث عدد السكان.

وجاءت جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم جنوب إفريقيا ببلوغ عدد السكان 61.1 مليون نسمة حيث تمثل 4.3% من جملة عدد سكان إفريقيا و0.8% من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 25 عالمياً والسادسة إفريقياً من حيث عدد السكان.

وحول أهم المؤشرات الديموغرافية لسكان قارة إفريقيا، فإنه وفقاً لمعدل المواليد سجلت النيجر والصومال وتشاد وجمهورية وسط إفريقيا والسودان وناميبيا المراتب الأولى في معدلات المواليد وفقاً لأقاليم القارة السمراء وبلغ معدل المواليد بهذه الدول (45، 44، 43، 34، 27) مولود لكل 1000 من السكان على الترتيب وقد سجلت النيجر أعلى معدل مواليد بالقارة [1].

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء2022، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني في إفريقيا

1/ فتح الاسواق الإفريقية:

عرفت العلاقات التجارية الصينية الافريقية تطورا كبيرا اذ تضاعفت اكثر من عشرة مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين فبعد ان انتزعت الصين نصف الاسواق الافريقية منذ عام 2000 اصبحت الشريك الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الامريكية وقبل فرنسا وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012الى ما يقارب 198.49 مليار دولار أي بنسبة نمو 16.7 بالمئة اما الواردات فقد بلغت 113.71 مليار دولار أي بنسبة نمو 21.4 بالمئة وحسب تقرير التنمية البشرية 2013 الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي تحت عنوان نهضة الجنوب :تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال الفترة 1992-2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الافريقية من مليار دولار الى اكثر 140 مليار دولار .

اما في سنة 2013 فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الاول لإفريقيا، اذ تشير الاحصائيات الى ان حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى مستوى الفين مليار دولار لسنة 2013-2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الافريقية بنحو الضعفين.

ولتشييع الصادرات الافريقية نحو الصين الغت هذه الاخيرة ابتدأ من سنة 2013 الرسوم الجمركية لما يقارب 60 % من صادرات 30 دولة افريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها والاشارة تبقى العلاقات التجارية بين الصين وافريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الافريقية 60% من الصادرات الصينية موجهة الى ست دول افريقية فقط وهي جنوب

افريقيا ومصر ونيجيريا والجزائر والمغرب وبنين في حين 70 %من الواردات الصينية تأتي من اربع دول وهي انغولا وجنوب افريقيا والسودان وجمهورية الكونغو .[1]

2/ البحث عن الثروات الطبيعية:

التزود بالثروات الطبيعية من اهم اهداف التوجه الصيني نحو القارة الافريقية وخصوصا الطاقية منها ففي 2013 اصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية فهي تستورد حاليا قرابة سبعة ملايين برميل نفط يوميا وتتزايد حاجيتها للنفط بمعدل 30% سنويا، فإنها من المتوقع ان تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط في السنوات القادمة وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجيتها من النفط من افريقيا، ويتوقع ان يزداد اعتمادها على استيراد النفط الافريقي في السنوات القادمة لذلك حلت انغولا محل السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولي حيث تمدها ب 15 % من كل واردتها النفطية، كما ان للصين انشطة نفطية في الجزائر وتشاد والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو ونيجيريا، واشارت بعض الدراسات الطاقية الى ان استهلاك الصين للنفط من المتوقع ان يرتفع في الامد المنظور الى الضعفين حيث يرتفع الاستهلاك الفعلي من نحو4.2.مليون برميل يوميا من النفط عاما 1997الى نحو 9.5مليون برميل يوميا في عام 2020 مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطات المحلية من الطاقة وهو ما يضطرها الى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في اعماق اخرى من المياه الاقليمية لبحر الصين الجنوبي .

تحاول الصين شأنها شأن الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية والبحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجيتها الطاقية، لذلك عملت على حشد مواردها

[1] لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا الديناميات ...والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي،العدد 466 سنة 2017،ص 5.

الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في افريقيا فقد انتقلت الصادرات الافريقية الى الصين من 48% سنة 2018 الى71% سنة 2021نتيجة زيادة الصادرات الانغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه الموارد الى الصين .[1]

[1] لحسن الحسناوي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أبرز مجالات التعاون الصيني الإفريقي

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الإفريقي كمحطة اولى للعلاقات الصينية الإفريقية

بحضور 44 دولة افريقية اسست الصين منتدى للتعاون الاقتصادي 10 اكتوبر سنة 2002الصيني وثيقتان مهمتان اولهما اعلان بكين والثانية برنامج التعاون الصيني الافريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد برز واضحا اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا بالإضافة الى طرح قضايا مثل تخفيف عبئ الديون والغائها والتعاون الزراعي والطاقة والموارد الطبيعية والتعليم والمساعدات الفنية.

وتقوم الاستراتيجية الصينية الجديدة في ظل منتدى التعاون الصيني الافريقي على تقديم المساعدات للدول الافريقية بدون أي شروط سياسية مسبقة (على عكس ما يقوم به صندوق النقد الدولي) بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الافريقية ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معا يهدف المنتدى الى العمل على التشاور الثنائي وتعميق التفاهم وزيادة التوافق وتمتين اواصر الصداقة وتشجيع التعاون المشترك ومواجهة التغيرات في البيئة الدولية وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاثة سنوات وبالتناوب بين الصين والقارة الافريقية [1].

المطلب الثاني: التعاون الصيني الإفريقي في مجال الطاقة

تعول الصين بدرجة كبيرة على البترول الافريقي في سد العجز الكبير في انتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وهو ما دفعها الى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق انتاج البترول في افريقيا وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والانتاج في

[1] دريسي اسماء، الابعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي العدد 09 سنة 2009،ص7.

اقاليم متعددة من القارة الافريقية حيث قامت الشركات الصينية باستثمارات في اهم الدول الافريقية المنتجة للطاقة (نيجيريا انغولا .والسودان ...[1]).

وتحاول الصين شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى الاخرى البحث عن دول ومناطق جديدة لتامين حاجيتها النفطية.

ويطلق الصينيون على هذه السياسة الهادفة التوجه نحو الخارج في توفي احتياجها النفطية عن طريق الاستثمار في مناطق الانتاج ذاتها وتوطين شركات النفط الصينية فيها للتنقيب على النفط وضمان تصديره للوطن الام.

ان نشاطات الدبلوماسية التجارية الصينية تقوم على تصدير النفط من خلال شركات النفط التابعة للدولة مثل " CNOOC"، "SINOPEC"، "CNPC".

وذلك من اجل ضمان استثمارات صافية في حقول النفط والسيطرة التامة على الامدادات لمواجهة الحاجة المستقبلية[2]، وقد تميزت الصين في عقد صفقتها في مجال الطاقة بالعمل على :

1/ العمل على تطوير البنية التحتية:

لقد كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الافريقية تعقد الصفقات التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط الخام مقابل تطوير البنية التحتية وذلك الاختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على افريقيا.

[1] ليلى بهولي، جيوبولتيك النفط في افريقيا والتنافس الامريكي الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13(جوان 2016)1996،ص 9.

[2] وينران جيانج، النمو الاقتصادي في الصين سعيها الامن الطاقة في انحاء العالم، من كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة، ص ص340- 341.

2/ العمل وفق مقاربة القوة الناعمة:

تتبع الصين نهجا تعاونيا يرتكز على توظيف ادوات القوة الناعمة في التعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف الى المشاركة في التنمية وليس فرض حالة من الهيمنة [1] .

3/ العمل على تطوير حقول الاستكشاف والتطوير:

ان شركات الطاقة الصينية تخصص مبالغ ضخمة من التمويل واعداد هائلة من اليد العاملة لحقول الاستكشاف والتطوير في البلدان الغنية بالموارد وتعد السودان واحدا من اكبر مشروعات الطاقة الضخمة خارج البلاد وتتعهدها كبرى شركات الطاقة الصينية وتشمل عمليات الصين في السودان الاستثمار والتطوير ومد خطوط الانابيب ونشر اعداد ضخمة من اليد العاملة الصينية.

4/ العمل على توقيع الاتفاقيات وزيادة الاستثمار في مجال الطاقة:

تلعب الشركات الصينية دورا مهما في الحصول على تراخيص التنقيب واتفاقيات الشراكة في الانتاج ومثال ذلك حيث قامت نيجريا بإعطاء تراخيص التنقيب للشركات الصينية مقابل التزام الصين بشراء مصفات كادونا عام 2005.

كما تعمل الشركات الصينية على انشاء مشاريع مشتركة مع شركات النفط المحلية وذلك من اجل ان تكون الصين حاضرة في المجال السياسي للطاقة حيث اقيمت مشاريع شراكة مع سودابيت في السودان وسونطراك في الجزائر وسونا نغول في انغولا، والمؤسسة الوطنية النيجرية للبترول في نيجريا .

[1] شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الاستراتجية الصينية تجاه افريقيا، ص ص 222-227.

المطلب الثالث: التعاون الصيني الافريقي في المجال التجاري

يعد المجال التجاري اكثر مجال نشط في التعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا، فقد عرفت معدلات التبادل التجاري بين الصين وافريقيا منذ سنة 2010 حيث اصبحت الصين اكبر شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ حجم التبادل بين الجانبين عام 2012 حوالي 198.5 مليار دولار [1].

وفي سنة 2013 اصبحت الصين اكبر شريك تجاري للقارة الافريقية حيث بلغ التبادل التجاري بين الطرفين 200 مليار دولار .

ولقد بقيت حجم التبادل التجاري في ارتفاع مستر ومن المتوقع ان يناهز حجم التبادل التجاري بين الصين وافريقيا 400 مليار دولار وان يتجاوز حجم الاستثمار الصيني في القارة 100 مليار بحلول سنة 2020[2].

المطلب الرابع: التعاون الصيني الافريقي في مجال التنمية

لقد قدمت الصين الكثير من المساعدات للقارة الافريقية سواء كانت في صور انشاءات وبنية اساسية او مساعدات طبية في تنمية المورد البشري، وجزء من هذه الاستراتيجية تهدف الى اقامة علاقات طويلة المدى مع افريقيا، فقد عملت الصين على بناء الملاعب والمكاتب والقصور الرئاسية والخلط بين التعاون والمعونة والطابع غير الشفاف لمساعدتها الخارجية وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية كلها تعد من سمات المساعدة الخارجية الصينية [3].

[1] جهاد عمر خطيب، دراسة بحثية العلاقات الامريكية الصينية، افاق الصراع والتعاون، 2008-2015، ص 57.

[2] مجلة العلاقات الصينية : نموذج للعلاقات الدولية الجديدة، مجلة الصين اليوم 24 /2015/12.

[33] ابتسام العامري، الدور الصيني في افريقيا :دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة مجلة المستقبل العربي العدد 466، 31ديسمبر 2017، ص126.

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية الصينية الجزائرية

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية.

المطلب الاول: مسار العلاقات الجزائرية الصينية.

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للجزائر والصين.

المبحث الثاني: مجالات التعاون بين الصين والجزائر.

المطلب الأول: في المجال الاستثماري والصناعي.

المطلب الثاني: في المجال التجاري والصحي.

تمهيد

تعتبر العلاقات الصينية الجزائرية واحدة من اهم العلاقات التي تربط الصين بإفريقيا وتعود جذور هذه العلاقة الى الثورة الجزائرية حيث دعمت الصين الجزائر في ثورة التحرير كما ان الجزائر دعمت الصين في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن وقد عرفت العلاقات الصينية الجزائرية تقارب ايديولوجي وسياسي في العقود الاولى الثلاثة بعد تأسيس جمهورية الصين 1949 ثم تحولت الى البرغماتية الاقتصادية بدءا من الثمانينيات مما يعكس حاجة البلدين لهذا التقارب كما تعد الصين من اكبر الشركاء الاقتصاديين للجزائر في العالم حيث ان معدلات التبادل التجاري في صعود مستمر خاصتا بعد انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق .

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية

المطلب الأول: مسار العلاقات الصينية الجزائرية

1/ النشأة والتطور:

مرت العلاقات بين الصين والجزائر مهمة شكلت في مجملها طريقا لحالة من الصداقة القوية والمتينة كانت بدايتها الرسمية الاولى عقب الاعتراف الصيني بالحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 22سبتمبر 1958، ثم تلتها اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بتاريخ 1958/12/20 اين عملت الصين عقب ذلك على تقديم الدعم السياسي والمادي المتواصل للجزائر وبعد استقلالها كانت الصين من الدول الاولى التي اعلنت اعترافها المباشر بالجمهورية الجزائرية.

وقد حرصت الصين على اقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر وهي لا تزال تحت الاستعمار الفرنسية سنة 1958 ويعد هذا امرا استثنائيا في تاريخ العلاقات الدولية مما ساهم في جعل الرابط التاريخي بينهما صداقة تقليدية مثالية قل نظيرها ومكنها ذلك من الاحتفاظ بمشاورات سياسية متواصلة على اعلى المستويات ويمكن النظر الى التطور الملحوظ في العلاقات الثنائية بين البلدين على انها جزء لا يتجزأ من العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كونتها الصين مع افريقيا والعالم العربي والذي يرجع سببه الى النمو والتقدم الاقتصادي الكبير الذي عرفه ناتجها المحلي الخام من جهة وجهة اخرى الانفتاح الاقتصادي الجزائري منذ سنوات وانتهاج الجزائر الاستراتيجية تنويع الشركاء التجاريين الاجانب خلال انعقاد قمة بكين للتعاون الصيني الافريقي سنة 2006 .[1]

2/ المرحلة الاولى:

وهي مرحلة لتأسيس العلاقات التي تمتد بدايتها الاولى من فترة الخمسينيات والتي تزامنت مع اندلاع ثورة التحرير وتأسيس جمهورية الصين الشعبية واعتراف هذه الاخيرة

[1] حنينة رجوح، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق المكاسب والمخاطر، مجلة السياسية العالمية المجلد 6، العدد 1، السنة 2022، ص ص 213-215.

بالحكومة الجزائرية المؤقتة ودعمها التام الاستقلال الجزائر سنة 1962 وكان تعامل الحكومة الصينية مع الحكومة الموقتة الجزائرية تعامل دولي وليس تعامل مع حركة تحرير وطنية.

3/ المرحلة الثانية:

وهي مرحلة تقارب ايديولوجي والممتدة من الستينيات الى السبعينيات والتي شهدت توافقا كبيرا في المواقف بين الصين والجزائر تجاه العديد من القضايا كدعم حركات التحرر ومناهضة الامبريالية اضافة الى موقف الجزائر من قضية تايوان ودعم الجزائر للصين الاستعادة مقعدها الدائم في مجلس الامن الدولي عام1971.

4/ المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة من الثمانينات والتسعينيات الى الان والتي تزامنت مع انتهاج الصين لسياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي مما ساهم في تحول العلاقات بينها وبين الجزائر من الاتجاه الايديولوجي الاتجاه الاقتصادي والعمل على زيادة التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والطاقوي بشكل خاص، حيث ومنذ الاعلان عن الصين كأكبر بلد مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث ارتفع معدل استهلاك الصين من النفط والغاز عام2020 بما نسبته 60 % الذي دفعها للحفاظ على موردي الطاقة داخل القارة الافريقية على غرار الجزائر واعتبارها عنصرا مركزيا ضمن مشروعها الاستدامة نمو اقتصادها وتطويره على المدى البعيد.[1]

[1] حنينة رجوح، عتيقة كواشي، المرجع السابق، ص 216.

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للجزائر والصين

أولا: الجزائر:

1/ المعطيات الطبيعية:

تقع الجزائر في شمال القارة الافريقية في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط وتحتل مركز محوري في المغرب العربي وافريقيا والبحر الابيض بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزتها الاجتماعية والثقافية وتنوعها الجغرافي فلديها شريط ساحلي طوله 1200كلم ومساحة تقدر ب2381741كلم مربع منها 2 مليون صحراء[1]، مكنها موقعها الاستراتيجي من ان تحتل مكانة هامة في القارة الافريقية فهي بوابة افريقيا واحد اهم الدول في حوض البحر المتوسط وترجع الاهمية جيوسياسية للجزائر بفضل مواردها الطبيعية الهامة.

2/المعطيات البشرية:

بلغ عدد السكان سنة 2023 بنحو46.041.821 نسمة حسب اخر تقرير للأمم المتحدة، أي بنسبة 0.56 % من سكان العالم ونتيجة لذلك تحتل الجزائر المرتبة 33 في قائمة اكبر دول العالم من حيث الكثافة السكانية تقدّر الكثافة السكانية للجزائر 2022 بنحو 18 نسمة لكل كيلومتر مربع، وذلك حسب أحدث إحصائية رسمية للأمم المتحدة حول الجزائر كما تبلغ نسبة الحضر في الجزائر فهي 72.9%، وبالنسبة لمتوسط العمر في الجزائر فهو حوالي 77.5 سنة.

من جهة أخرى يقدّر معدل وفيات حديثي الولادة (الرضّع) في الجزائر 2022 بحوالي 18.4 لكل 1000 مولود حي [2].

[1] خالد بكوش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الاول، ص 215.

[2] الكثافة السكانية في الجزائر سنة 2022 متوفرة على الرابط التالي:

https://datasea.xyz/

3/المعطيات الاقتصادية:

تعتبر الجزائر قاعدة اقتصادية مهمة في افريقيا والعالم حيث يقدر الناتج المحلي الاجمالي 163.04 مليار دولار سنة 2021 ويشكل النفط والغاز نسبة 19% من الناتج المحلي [1].

اما بالنسبة للطاقة والمعادن تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة لا سيما المحروقات حيث تحتل الجزائر المكانة 15 من حيث احتياطي النفط والمرتبة 18 من حيث الانتاج و12 من حيث التصدير.

ثانيا: الصين:

1/ المعطيات الطبيعية:

الصين هي دولة تقع في شرق آسيا وتعتبر واحدة من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتتميز الصين بتنوعها الطبيعي الواسع وتتضمن مقومات طبيعية متنوعة، وهذه بعض المقومات الطبيعية الهامة في صين:

-**الجبال:** تضم صين سلسلة جبال هيمالايا الشهيرة في جنوبها، وتشينغهاي في شمالها، وهناك أيضًا جبال تايشان وجبال كونلون في الصين الشمالية والوسطى.

-**الأنهار:** تعبر العديد من الأنهار الكبيرة صين، مثل نهر اليانغتسي ونهر الصين الأصفر ونهر اللانغتشو.

-**السهول:** تحتوي صين على سهول واسعة مثل سهول منغوليا الداخلية وسهول مانشوريا وسهول هواي وغيرها.

-**السواحل:** لدى صين ساحل طويل يمتد على طول بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشمالي، وهو يوفر موارد طبيعية غنية ومناظر ساحلية جميلة.

[1] تقرير البنك الدولي على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
تم الاطلاع عليه بتاريخ 1افريل 2023.

-**البحيرات:** تحتوي صين على العديد من البحيرات الكبرى، مثل بحيرة بانتشو وبحيرة تشانغ.

-**الغابات والمناطق الطبيعية:** تتمتع صين بتنوع بيئي كبير، وتحتوي على غابات استوائية ومناطق صحراوية وحدائق وطنية، مثل حديقة جبل تايشان وحديقة جبل إيفرست.

هذه بعض المقومات الطبيعية الرئيسية في صين، وتلعب دورًا هامًا في تحديد تنوع النظم البيئية وتوفير الموارد الطبيعية وتقديم فرص للسياحة والاستكشاف.

-**التضاريس:** تمتد الصين عبر تضاريس متنوعة تتضمن جبالًا، وسهولًا، وساحلًا طويلًا، وأنهارًا كبيرة مثل نهر اليانغتسي ونهر الصين الأصفر.

-**الموارد الطبيعية:** تتمتع الصين بموارد طبيعية غنية ومتنوعة، تشمل هذه الموارد المعادن مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى مثل الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والماغنسيوم والموليبدينوم.[1]

المقومات البشرية:

-**السكان:** تعد الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، يبلغ تعداد السكان في الصين أكثر من 1.4 مليار نسمة، وجود هذا العدد الكبير من السكان يوفر قاعدة عريضة للعمالة والابتكار والاستهلاك الداخلي.

-**التعليم:** تكرس الصين اهتمامًا كبيرًا للتعليم، وتضم الصين نظامًا تعليميًا شاملاً يتضمن مئات الجامعات والمدارس العليا، تتميز الصين بتوفير تعليم عالي الجودة في مجالات مثل العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات.

[1] روبرت موركوت، China: Its Environment and History، يركز هذا الكتاب على البيئة والتاريخ الطبيعي للصين، ويقدم رؤية عامة عن الموارد الطبيعية في البلاد والتحديات البيئية التي تواجهها، ص 162-173.

-**المهارات والابتكار**: يشتهر الصينيون بالقدرات الفردية والمهارات في مجالات مختلفة، وتعزز الحكومة الصينية الابتكار وتطوير المهارات من خلال دعم البحث والتطوير وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في الصناعات المختلفة.[1]

تتمتع الصين بعدد من المقومات الاقتصادية التي ساهمت في نمو اقتصادها وتحقيقها لمكانة بارزة في الساحة العالمية، إليك بعض المقومات الاقتصادية الرئيسية للصين:

-**الحجم السكاني الضخم**: يعتبر السكان الصينيون أكبر سوق استهلاكية في العالم، مما يعزز الطلب على المنتجات والخدمات الداخلية ويسهم في نمو الاقتصاد.

-**التصنيع والصناعات التحويلية**: تتمتع الصين بقطاع صناعي قوي ومتنوع يشمل تصنيع المعدات الإلكترونية والكهربائية، والملابس والنسيج، والمنتجات المعدنية والكيميائية، والسيارات والمواد البترولية، وغيرها من الصناعات، توجد في الصين أيضًا مناطق تجارية خاصة مثل مدينة شنتشن ومنطقة الخليج الجنوبي الحرة تعمل على تعزيز التصنيع والتجارة الدولية.[2]

-**الاستثمار الأجنبي المباشر**: تعتبر الصين وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب توفرها للمزايا التنافسية مثل التكلفة العمالية المنخفضة والبنية التحتية المتطورة والسوق الداخلية الكبيرة. وتعمل الحكومة الصينية على تحسين بيئة الاستثمار وفتح القطاعات الاقتصادية المختلفة أمام المستثمرين الأجانب.

---

[1] نانجو لي ونانجو هونغ, China's Human Capital Development: The Role of Education, Health, and Migration p16-21.

[2] لين جونغ، "China's Economic Transformation"، ص 31-39.

-**التكنولوجيا والابتكار:** تهدف الصين إلى تعزيز الابتكار وتطوير القطاع التكنولوجي، وقد أحرزت تقدمًا كبيرًا في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة.[1]

✓ **المقومات الاقتصادية لصين:**

في عام 2020 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر حوالي 8.17 مليار دولار أمريكي، وكانت الصين تصدرت قائمة الشركاء التجاريين للجزائر، وقيمة صادرات الجزائر إلى الصين في ذلك العام كانت تقدر بحوالي 6.35 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة واردات الجزائر من الصين حوالي 1.82 مليار دولار أمريكي.

ان التبادل التجاري بين الصين والجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وتعد الصين الآن واحدة من أكبر شركاء التجارة للجزائر تاريخياً، وكانت الصين تستورد موارد طبيعية مهمة من الجزائر مثل البترول والغاز الطبيعي، وفي المقابل قامت الصين بتصدير المنتجات المصنعة والمعدات الصناعية إلى الجزائر، ومع زيادة الطلب على الطاقة في الصين والتوسع في الاقتصاد الصيني، وازدادت أهمية الجزائر كمورد للبترول والغاز الطبيعي.

علاوة على ذلك، تم توسيع نطاق التعاون التجاري بين البلدين في مجالات أخرى أيضًا، ووقعت الشركات الصينية والجزائرية عقوداً لتنفيذ مشاريع بنية تحتية في الجزائر، مثل السكك الحديدية والطرق والمرافق العامة، كما تعاون البلدين في مجال الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا.

لقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2020، ويواصل البلدان السعي لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما في المستقبل، وقد توقعت بعض التقديرات أن يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي في السنوات القادمة.

[1] لين جونغ، مرجع نفسه، ص 31-39.

تهدف الصين والجزائر إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من خلال تبادل المزيد من المنتجات وتوسيع نطاق التعاون في مجالات أخرى، قد تشمل هذه المجالات التعاون في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

وتعتبر الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين للجزائر في آسيا، وتركز العلاقات التجارية بين البلدين على تبادل السلع والخدمات.

تشهد صادرات الجزائر إلى الصين زيادة ملحوظة، حيث تتمثل المنتجات الرئيسية التي تصدرها الجزائر إلى الصين في النفط الخام والغاز الطبيعي، وتعتبر الصين واحدة من أكبر المستوردين للنفط الجزائري، بالإضافة إلى النفط والغاز، وتصدر الجزائر أيضًا المنتجات الزراعية مثل الحبوب والفواكه والخضروات إلى السوق الصينية.

من جانبها تصدر الصين إلى الجزائر مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الآلات والمعدات الصناعية، والمنتجات الإلكترونية والملابس والأدوات المنزلية، تشهد هذه المنتجات طلبًا متزايدًا في السوق الجزائرية.

تهدف الحكومتان في الجزائر والصين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وقد تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التجارة والاستثمار بين الجزائر والصين، كما يتم تنظيم العديد من المعارض والفعاليات التجارية لتعزيز التواصل بين الشركات ورجال الأعمال في البلدين.

ومن المهم أن نلاحظ أن التبادل التجاري بين الجزائر والصين يمكن أن يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الأحوال الجوية.[1]

[1] https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/405905

Algeria and China: A Maturing

الجزائر والصين: Relationship منشور على موقع البوابة، علاقة تنمو .2019 العربية للأخبار، -الجزائر-والصين-علاقة-تنمو.

المبحث الثاني : مجالات التعاون بين الصين والجزائر

إن التوغل الصيني في العديد من الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر أصبح يثير قلق كبير لدى البلدان خاصة الغربية، وفي مقدمتها الدول الأوروبية التي ترى تهديدا لمصالحها الاقتصادية وتقليص نفوذها، حيث يتجاوز حجم محافظ الشركات الصينية في السوق الجزائرية 20 مليار دولار في عدة قطاعات استراتيجية، في وقت تقدر الاستثمارات الصينية المباشرة بـ 1.5 مليار دولار ووفقا لمعطيات الهيئات الدولية فإن الجزائر منحت لحوالي 50 مؤسسة صينية عقودا في مجال البناء بقيمة 20 مليار دولار، ما جعلها أكبر سوق في القارة الإفريقية في هذا المجال، بينما تصنف الجزائر ضمن أهم الأسواق في مجال التدفقات المالية الاستثمارية للصين بحوالي 1.5 مليار دولار مع ارتقاب أن يرتفع حجم النشاط الخاص بالشركات الصينية في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2019 ، لا سيما بعد الزيارة التي قام بها الوزير الأول عبد المالك سلال للصين في[1].

المطلب الأول: في المجال الاستثماري والصناعي

أولا: في المجال الاستثمار:

ان الشركات الاستثمارية الصينية الناشطة في قطاع البناء بلغ حجما في الجزائر أربعة عشر مليار دولار في خلال فترة 08 سنوات الأخيرة، مما عزز وجعل من الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولات الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا، فقد استحوذ قطاع البناء على اهتمام رجال الأعمال الصينيين مما جعلهم يتهافتون للظفر بمشاريع الخماسي المقبل خاصة إن المنافسة على أشدها مع الشقيقة المغرب التي تستهدف الاستحواذ على مكانة الجزائر في شراكتها مع العملاق الصيني.

وحسب ما نص عليه البيان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 55 للعلاقات الجزائرية الصينية، حددت الصين طموحها في تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع الجزائر والدفع باتفاقيات

[1] حسين سالم، العلاقات الصينية المغاربية الجزائر نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018، ص 164.

الشراكة في شتى المجالات، خاصة أن الجزائر تعد البلد العربي الأول الذي أبرم هذا النوع من الشراكة مع الصين الشراكة الاستراتيجية العامة" الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في كل المجالات.

وحسب ما كشفت عنه الوكالة الصينية "كزينهوا " فقد استثمرت الشركات صينية الجنسية أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب "ثينك ثانك" الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر بين 2005 و2013 14 مليار دولار مما جعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولات الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم، وحسب ذات التحقيق، فإن قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة[1].

ومن بين المشاريع كذلك التي تم إنجازها من طرف الشركات الصينية نذكر منها فندق الشيراتون بنادي الصنوبر، كذلك شيراتون وهران، فندق الجيش ببني مسوس، مطار هواري بومدين الدولي الجديد والعديد من المشاريع في مجال المياه، أما في مجال بناء السكنات الاجتماعية فقد نجحت الشركات الصينية مع شركات صينية أخرى مثل (CGC،CIC) في هذا المجال.[2]

كما قامت شركة CSCEC الصينية لأشغال البناء على أثر الزلزال الذي ضرب الجزائر العاصمة وضواحيها في سنة 2003 وإعادة بناء ما يقارب 500 مسكن بمبالغ استثنائية تعتبر هذه الشركة الوحيدة الأجنبية التي شاركت في إعادة بناء السكنات التي ضربها الزلزال، كذلك في سنة 2001، نرى الفيضانات التي تعرضت لها الجزائر والتي كلفتها خسائر كثيرة، وفي هذا الصدد قامت الحكومة الصينية بتقديم يد العون والمساعدة المالية فورية قيمتها 05 مليون بالإضافة إلى الهبة المقدمة من قبل الصليب الأحمر الصيني والمقدرة بـ 40 ألف

[1] إيهاب شوقي، ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ؟، على الرابط التالي:
WWW.antv..tr/new/show subjeet/aspx ، تاريخ الزيارة: 15-05-2023.

[2] حسين سالم، مرجع سابق، ص165.

دولار، كما سجلت الشركات الصينية حضورها على المستوى الاجتماعي، حيث في سنة 2004 قامت ببناء منارة مسجد البليدة وهو ما كان محل احترام وتقدير كبيرين للهندسة الدولية في سنة 2005 بناء معلم في حديقة بوهران أصبحت الحديقة معروفة بطابعها الصيني[1].

بالنسبة لمشروع الطريق السيار شرق – غرب وهو الذي يمتد من شرق الجزائر إلى غربها على مسافة كاملة تقدر بـ 1216 ، والذي يعتبر من بين أهم المشاريع التي عرفتها الجزائر حيث يمكن اعتباره مشروع القرن، وقد تحصلت المجموعة الصينية CITIC– CRCC على حصة إنجاز الجزء الوسط والغرب من المشروع بمبلغ قدر بـ 6.25 مليار دولار كمبلغ إجمالي[2]، والشيء الذي شد الحكومة الجزائرية باتجاه الاستعانة بالشركات الصينية بالخصوص هو السرعة في الإنجاز مع وجود معايير الجودة العالمية وهو ما كانت في حاجة إليه خاصة في فترة الثمانينات، ورغم ما عانته الجزائر خاصة في العشرية السوداء وما خلقه الإرهاب في بلادنا وأغلب المشاريع كانت معطلة، لذلك كان الاعتماد على الشركات الصينية بالقيام بالعديد من المشاريع الحيوية في مدة قصيرة جدا[3].

وإن بناء الطريق السيار حسب تصريح تشاو يونغ نائب مدير المشروع يتم طبقا لمعايير الجودة العالمية التي تأخذ في الحسبان مكافحة الزلازل وتعزيز وتدعيم معيار الأمان، وقد أضاف في تصريحه إلى أن الطريق السيار يساعد في فتح شمال الجزائر وتسهيل نقل السلع والبضائع فضلا عن تقليص مدة السفر ما بين المدن الرئيسية عبر البلاد بشكل كبير[4].

تشييد ثالث أكبر مسجد في العالم: ولقد كانت فكرة الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة التي كان وعد بها الشعب الجزائري ويضم مسجد الجزائر الجديد تجهيزات تربوية

[1] 1cgc : china geo-engineering corporation.

[2] روبرت موركوت، مرجع سابق.

[3] csec: china state construction engineering corporation limited ciet 2 anonym des travaux de construction de chine.

[4] وضع حجر أساس أوبرا الجزائر، جريدة الخبر (تاريخ النشر: 06/11/2012) ، على الرابط (ت. ز : 15/02/2022) http://www.elkhabar.com/ar/economie/232453.html.

ودينية مختلفة كالمكتبات وقاعات للمحاضرات والدروس الدينية وتفسير القرآن ومراكز ثقافية وعلمية، إضافة إلى قاعة للصلاة تتسع لحوالي 120 ألف مصلي ومرآب للسيارات وكل المرافق الاجتماعية الضرورية لاستقبال السياح والزوار سواء كانوا عربا أم أجانب[1].

ان هذا المشروع تم منحه للشركة الصينية شاينا" ستايت كونستراكشن"، والتي هي متواجدة في الجزائر منذ تقريبا أكثر من ثلاثين سنة، ولقد قامت ببناء عدة فنادق ومنها شيراتون الجزائر وشيراتون وهران ورونيسونس بتلمسان[2]، كما يوجد هذا المشروع ببلدية المحمدية شرق العاصمة وتم تقدير تكلفته بمليار أورو، وهذا ما يساهم في عملية خلق مناصب شغل تقدر بسبعة عشر ألف منصب من بينها عشرة الاف منصب شغل للجزائريين[3].

كما يحوز على مساحة إجمالية تقدر بأربعين الف م، وحسب الشركة الصينية المنجزة للمشروع، فإن تسليمه سيكون في وسط سنة 2015.

ولقد وضع المهندسون الألمان تقنية متطورة خاصة، ليتم تجميع المياه وتخزينها، بطاقة استيعاب تقدر ب 30 ألف م3 من مياه الأمطار المتساقطة لاستعمالها في ري المساحات الواسعة من الحدائق المحيطة بالمسجد، إلى جانب تزويده بنظام مضاد للزلزال، والذي بإمكانه تقليص قوة الزلزال بنسبة 70%، وقد صرح وزير الشؤون الدينية بأن هذه التجربة لا تقتصر على الاستفادة العينية من المشروع فقط، بل هي بمثابة تجربة ميدانية للعمال الجزائريين الذين باحتكاكهم بنظرائهم الصينيين المعروفين بفعاليتهم وبوتيرة مدعمة في تنفيذ

---

[1] مراسم تدشين لمشروع الجامع الكبير في الجزائر، تاريخ النشر (29/02/2012) على الرابط التالي (ت. ز: 12/03/2022):
http://arabic.cntv.cn/program/newsar/20120229/114951.shtml.

[2] حسين سالم ، مرجع سابق، ص 167.

[3] جامع الجزائر الكبير : الشروع في صب خرسانة الأسس، على الرابط التالي : (ت. ز : 12/03/2022)
http://www.aps.dz/spip.php?article&idarticle=59621.

المشاريع سوف يستفيدون الكثير من هذه الخبرات إلى جانب تكوين أزيد من 120 تقنيا جزائريا تكوينا ميدانيا.

مشروع لنقل وتحويل المياه من أعماق الصحراء الجزائرية: أكد "هو هوى" (المدير العام لمكتب إقليم إفريقيا الشمالي للشركة الصينية للهندسة الجيولوجية في الجزائر)، أن شركته تشارك في بناء أحد أكبر المشروعات لتحويل المياه في الولايات الجنوبية الجزائرية الصحراوية من عين صالح إلى تمنراست بطول 750 كلم قيمته الأولية ملياين ونصف مليار دولار، وبأن المشروع سيتضح 50 ألف متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب، بينما ستتم مضاعفة هذه النسبة في المرحلة الثانية بعد الانتهاء من إتمام المشروع بصورة كاملة خلال العام الجاري 2011، واعتبر "هو هوى" أن هذا المشروع الضخم سيحل مشكلة ندرة المياه في هذه المنطقة القاحلة والنهوض بالقطاع الزراعي فيها، كما سينتهي معاناة عاشها سكان ولاية تمنراست على مدى سنوات طويلة[1].

✓ **التعاون بين الطرفين في مجال المحروقات:**

نلاحظ في السنوات الأخيرة ازداد التعاون بين البلدين في قطاع المحروقات والمناجم، وذلك من خلال عدة مشاريع ومن بينها مشروع جمع بداية ونهاية الحقل البترولي في ولاية أدرار، كذلك رفع من نسبة استرجاع مخزونات البترول في منجم، زرزرين بالإضافة إلى استكشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية وحقول الغاز والمعادن حيث توسعت الاستثمارات الصينية مؤخرا إلى قطاع المناجم وهذا من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم العايد للزنك والرصاص وكذلك إنشاء مدرسة تختص بالمناجم في نفس المنطقة.

ولقد وقعت الجزائر عدة اتفاقيات ومشاريع مع الشركات الصينية في مجال الطاقة والكيماويات وفي هذا الصدد لقد قامت الشركة الصينية العملاقة PETROLEUM AND

[1] الشركات الصينية تساهم بنشاط كبير في أعمال البنية التحتية في الجزائر 2011 على الرابط التالي : http://www.arabic.people.com.cn. ، ت . ز : 16/03/2022.

CHEMICAL CORPORATION–SINOPEC، بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة 2002 وذلك من أجل تحسين وتطوير حقول زرزرين قرب حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية، بحيث يرجع تمويل المشروع إلى الشركة الصينية بنسبة 75 % منه و25% إلى الشركة الجزائرية سوناطراك، كما قامت الشركة الصينية للبترول ببناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض سباع.

أما في شهر فيفري من سنة 2004، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركتين المذكورتين سابقا.

يحدد من خلاله مجالات التعاون بين الشركتين، كما يتضمن الاتفاق النشاطات في الجزائر والصين ويكون هذا التدخل في شكل إسهامات وإنشاء شركات ووسائل أخرى، حيث يتضمن هذا الاتفاق مجالات عديدة منها التنقيب والإنتاج معالجة البترول والغاز الطبيعي.

كما استفادت الشركات الصينية بعقد تجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في مارس 2005، حيث قامت الشركة الجزائرية نفتال NAFTAL بالتعاون مع شركة سورال شين SORAL CHIN ، لتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006، تحت اسم نفتال شين NAFTAL CHINE ، تعمل على توزيع مواد بترولية مكررة.

وفي شهر جانفي 2010، أعلن سعادة سفير الصين بالجزائر عن توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري، ويوضح في هذا المجال رغبة بلاده في مساعدة الجزائر لتطوير مجال التنقيب عن النفط والذي تحتاجه الصين لرفع وتيرة التنمية الاقتصادية لثاني اقتصاد نامي عالمي[1].

ثانيا: في المجال الصناعي:

وقعت الجزائر سنة 2015 بين وزارة النقل ووزارة الصناعة والمناجم والشركة الصينية العمومية (توريوكو) على مذكرة تفاهم لإنشاء شركة جزائرية صينية مختلطة مختصة في

[1] إسماعيل ديش، العلاقات العربية الصينية مسيرة تعاون الآفاق واعدة المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس، مارس (2000)، ص 65.

صناعة القطارات وعربات المترو والترامواي بالجزائر ويدخل هذا الاتفاق في إطار الاستثمار الخارجي المباشر للصين بالجزائر والذي يهدف لخلق مجمع صناعي كبير لإنتاج كل أنواع عربات النقل ذات السرعة الكبيرة والصغيرة، وأنها ستكون موجهة للسوق الوطنية وكذا للتصدير نحو القارة الإفريقية، وهذا حسب تصريح السيد بوجمعة طلعي وزير النقل من جهة صرح السيد جانجي أن هذا الاتفاق سيسمح لمجمعه أيضا بإنتاج بالجزائر كل أنواع عربات القطارات وعربات الميترو والترامواي من آخر طراز تكون مطابقة للمعايير الدولية وستلبي كذلك طلبات الجزائر في هذا الميدان وفي تدخل السفير الصيني بالجزائر قال أنه ورغم الوضعية الصعبة الذي يمر بها الاقتصاد العالمي واقتصاد كل من الجزائر والصين إلا أن بلده يثق في إمكانيات الجزائر ولهذا يواصل الاستثمار في عدة ميادين، مشيرا إلى ضرورة تجاوز العلاقات التجارية بين الصين والجزائر ورفعها إلى مستوى التعاون والشراكة المباشرين[1].

كما وقعت الشركة الوطنية يوفال (فرع) مجمع الميكانيك العمومي يوم الثلاثاء الماضي من سنة 2017 بالجزائر مع المؤسسة الصينية شاندونغ كاروي والكونتول إكييمنت على مذكرة تنص على إنشاء شركة مختلطة لإنتاج وتسويق التجهيزات النفطية.

وستقوم هذه الشركة الجديدة التي أنشئت حسب قاعدة 51/49 بالمائة التي تنظم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر بصناعة تجهيزات نفطية تعرف برؤوس حفارات الآبار، وهي إحدى أهم التجهيزات في مجال الصناعة النفطية، وستوجه هذه المنتجات لمجمع سوناطراك الذي يستورد سنويا من 200 إلى 400 مليون دولار في هذا النوع من العتاد حسب الأرقام التي قدمها وزير الصناعة الجزائري والذي أوضح أن إنشاء هذه الشركة يتدرج ضمن سياسة إيجاد بدائل للاستيراد وسيتم إنشاء المصنع خلال السنة الجارية على مستوى الموقع الصناعي بـ "يوفال" في البرواقية (المدية).

[1] إسماعيل ديش، المرجع نفسه، ص 65.

وتبلغ نسبة الاندماج المحلي لهذه التجهيزات التي ستحمل العلامة التجارية للشريك التقني الصيني 70 % تشارك فيها "يوفال" وفروع أخرى بـ "أجيان".

المطلب الثاني: في المجال التجاري والصحي

أ-في المجال التجاري:

في عام 2020 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر حوالي 8.17 مليار دولار أمريكي، وكانت الصين تصدرت قائمة الشركاء التجاريين للجزائر قيمة صادرات الجزائر إلى الصين في ذلك العام كانت تقدر بحوالي 6.35 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة واردات الجزائر من الصين حوالي 1.82 مليار دولار أمريكي.

ان التبادل التجاري بين الصين والجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وتعد الصين الآن واحدة من أكبر شركاء التجارة للجزائر تاريخياً، وكانت الصين تستورد موارد طبيعية مهمة من الجزائر مثل البترول والغاز الطبيعي، وفي المقابل قامت الصين بتصدير المنتجات المصنعة والمعدات الصناعية إلى الجزائر، ومع زيادة الطلب على الطاقة في الصين والتوسع في الاقتصاد الصيني، ازدادت أهمية الجزائر كمورد للبترول والغاز الطبيعي، علاوة على ذلك تم توسيع نطاق التعاون التجاري بين البلدين في مجالات أخرى أيضًا، وقعت الشركات الصينية والجزائرية عقوداً لتنفيذ مشاريع بنية تحتية في الجزائر، مثل السكك الحديدية والطرق والمرافق العامة، كما تعاونت البلدين في مجال الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا.

وفقًا للبيانات الأخيرة المتوفرة تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2020، يواصل البلدان السعي لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما في المستقبل، وقد توقعت بعض التقديرات أن يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي في السنوات القادمة.

تعتبر الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين للجزائر في آسيا، تركز العلاقات التجارية بين البلدين على تبادل السلع والخدمات[1].

تشهد صادرات الجزائر إلى الصين زيادة ملحوظة، حيث تتمثل المنتجات الرئيسية التي تصدرها الجزائر إلى الصين في النفط الخام والغاز الطبيعي، تعتبر الصين واحدة من أكبر المستوردين للنفط الجزائري، بالإضافة إلى النفط والغاز، وتصدر الجزائر أيضًا المنتجات الزراعية مثل الحبوب والفواكه والخضروات إلى السوق الصينية، ومن جانبها تصدر الصين إلى الجزائر مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الآلات والمعدات الصناعية، والمنتجات الإلكترونية والملابس والأدوات المنزلية، تشهد هذه المنتجات طلبًا متزايدًا في السوق الجزائرية.

تهدف الحكومتان في الجزائر والصين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وقد تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التجارة والاستثمار بين الجزائر والصين، كما يتم تنظيم العديد من المعارض والفعاليات التجارية لتعزيز التواصل بين الشركات ورجال الأعمال في البلدين.

من المهم أن نلاحظ أن التبادل التجاري بين الجزائر والصين يمكن أن يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الأحوال الجوية.

[1] الجزائر – والصين–علاقة–تنمو، متوفر على الرابط التالي:
-https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/405905

ب: في المجال الصحي:

أولا: المساعدات الصينية للجزائر:

بتاريخ 31 مارس 2020 قدمت جمعية التجار الصينيين الى الهلال الاحمر الجزائري هبة أولى لمساعدة الجزائر على مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد19، بحسب ما أعلنته رئيسة الهلال الاحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس.[1]

وبتاريخ 21 أفريل 2020 قدمت الحكومة الصينية مساعدات طبية إضافية إلى الجزائر لمواجهة مرض فيروس كورونا الجديد كوفيد 19، بحسب بيان صادر عن السفارة الصينية ونقل البيان الذي تلقت وكالة أنباء "شينخوا" نسخة منه، عن سفير الصين في الجزائر لي ليان خه، قوله :" اليوم يشرفني أن أحضر مراسم التبرع بدفعة جديدة من المستلزمات الطبية لمكافحة كوفيد19 مقدمة من الحكومة الصينية إلى الجزائر".

وأضاف السفير الصيني أن الصين والجزائر "تساندان" وتساعدان بعضهما البعض وتتقاسمان السراء والضراء كالأخوين الحميمين والصديقين العزيزين والشريكين الموثوقين، حيث أكد أنه منذ بداية تفشي الفيروس تتكاتف الدولتان في مكافحته، حيث أنه في أوائل فبراير الماضي كانت الصين في المرحلة الأولى من مكافحتها للفيروس وقدمت الجزائر الصديقة مساعدات طبية طارئة تضمنت كمامات وقفزات ونظارات واقية للشعب الصيني، ولن تنسى الصين حكومة وشعبا هذه المساعدات أبدا، كما قال "إنه دائما ما يقول الصينيون من الواجب تقديم مساعدات مضاعفة لمن كان يساعدنا، ومنذ تفشي الفيروس في الجزائر، تمد الحكومة الصينية والمؤسسات الصينية والجاليات الصينية أيديهم لمساعدة الجزائر من خلال التبرع بعدة دفعات من المستلزمات الطبية." وأضاف " اليوم وصلت هبة تضامنية جديدة من الحكومة الصينية إلى الحكومة الجزائرية، وهي تعكس الصداقة الأخوية المتميزة التي تربط بين الدولتين، كما تعكس جهود الصين لتطبيق مفهوم مجتمع ذي مستقبل مشترك

[1] وكالة أنباء شينخوا، "جمعية التجار الصينيين تقدم هبة للهلال الأحمر الجزائري لمكافحة فيروس كورونا"، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0401/c31660-9674742.html

للبشرية"، وتشتمل هذه الدفعة على 20 طنا من المساعدات الطبية، من بينها كمامات طبية وكمامات FFP2 وكواشف وأجهزة تنفس اصطناعية وغيرها من المستلزمات الطبية حيث أعرب السفير الصيني عن أمله في أن تساعد هذه المستلزمات الطبية الجزائر على مكافحتها لكوفيد19[1].

كما شدد على أن الصين تحرص على الصداقة بين الشعبين الصيني والجزائري، وتولي اهتماما بالغا بالعلاقات بين الدولتين، حيث تقف الصين حكومة وشعبا دائما إلى جانب الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري الصديق وستواصل تقديم الدعم والمساعدات إلى الجزائر بكل ما بوسعها، كما قال " إن الصين واثقة من أن الشعب الجزائري سيتغلب على كوفيد 19 في أقرب وقت ممكن"، ووصلت مساء يوم الثلاثاء طائرة عسكرية جزائرية قادمة من الصين إلى مطار هواري بومدين الدولي بالعاصمة الجزائر محملة بمعدات وأدوية مهداة من الصين، حيث كان في استقبال طاقم الطائرة رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد ووزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد والوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية عبد الرحمن لطفي جمال بن باحمد.

بتاريخ 14 ماي 2020 أرسلت الصين إلى الجزائر وفد طبي للمشاركة في جهود مكافحة مرض فيروس كورونا الجديد، هو الأول الذي ترسله الحكومة الصينية إلى منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، ويتألف الوفد من 20 طبيبا يتوزعون على ثلاثة تخصصات هي الأمراض المعدية والأمراض التنفسية والإنعاش.

وقال سفير الصين في الجزائر لي ليان خه في كلمة في مراسم استقبال الفريق الطبي حصلت وكالة "شينخوا" على نسخة منها إن "هذا الفريق هو أول فريق صيني لمكافحة مرض فيروس كورونا الجديد الذي ترسله الحكومة الصينية إلى منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، ولهذا أهمية خاصة وتسليط الضوء على العلاقات المتميزة بين الصين والجزائر ".

[1] وكالة أنباء شينخوا، المرجع نفسه.

وأكد لي أنه بناء على طلب الجزائر ومن أجل تقديم الدعم بشكل أفضل للجزائر في مجال مكافحة المرض "أرسلت الحكومة الصينية فريق الخبراء الطبيين الصيني لمكافحة كوفيد-19"، مشيرا إلي أنه منذ تفشي المرض قامت الصين والجزائر بتعاون مستمر ومكثف وفعال لمكافحة المرض هذا ما يعكس العلاقات الودية المتميزة والصداقة الأخوية التي تربط البلدين، وأصبح نموذجا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية".[1]

وأوضح السفير أن الوفد الطبي كان يعمل في الخطوط الأولى في مكافحة المرض في الصين ولديه خبرة كبيرة، مشيرا إلى أن الوفد سيمكث 15 يوما في الجزائر سيقدمون فيها الخبرات ويتضامنون ويتعاونون مع نظرائهم الجزائريين من أجل السيطرة على مرض فيروس كورونا الجديد في أقرب الآجال.

كما شدد على أن الجزائر والصين ستظلان تتساندان وتساعدان بعضهما البعض وتتقاسمان السراء والضراء كالأخوين الحميمين والصديقين العزيزين والشريكين الموثوقين." كما أن الصين حكومة وشعبا ستظل بجانب الجزائر وعلى استعداد لمواصلة تقديم الدعم والمساعدات للجزائر بكل ما في وسعها ومن جانبه، صرح رئيس الوفد الصيني زهو لين للصحفيين بأن الوفد الطبي جاء بعد اتفاق بين حكومتي البلدين وهو يحمل معه معدات طبية لتسليمها إلى الأطباء الجزائريين، حيث قال "سنعمل معا على تبادل الخبرات ودراسة الحلول للقضاء على كوفيد-19.

ومن جهته قال المدير العام للمصالح الطبية بوزارة الصحة الجزائرية محمد الحاج في تصريح لإذاعة الجزائر الحكومية "هناك علاقات وتعاون وطيد بين الجزائر والصين خاصة في المجال الطبي وحتى الآن هناك بعثات صينية دائمة في الجزائر"، كما أشار الحاج إلى أن الوفد الطبي الصيني " لديه تجربة مختلفة عن التجربة الجزائرية، والجزائر لديها تجربتها

[1] وكالة أنباء شنخواء، مرجع سابق.

الخاصة وسيكون هناك تبادل للتجربتين"[1]، كما أضاف أن الوفد الطبي الصيني هو الأول الذي يزور الجزائر في إطار جهود مكافحة مرض فيروس كورونا الجديد، مشيرا إلى أن الوفد سيعمل مع الخبراء الجزائريين من دون زيارة المستشفيات وسيقتصر التعاون على مستوى وزارة الصحة والمراكز والمعاهد الطبية.

ثانيا: اتفاق جزائري صيني لتوفير لقاح كورونا:

كشف المدير العام لمعهد باستور فوزي درار الإثنين 26 جويلية، عن اتفاقية مع الشريك الصيني لتوفير 5 ملايين جرعة من لقاح "سينوفاك" شهريا وقال درار لدى حلوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى إن الحل الوحيد حاليا لمجابهة جائحة الكوفيد المتحور دلتا هي تلقيح أكبر عدد ممكن محذرا من القدرة الرهيبة للمتحور دلتا على الانتشار حيث يشكل انتشاره 71% حاليا متوقعا أن تصل نسبة انتشاره إلى 91% في غضون أيام قليلة.

وحول وفرة ما يكفي من اللقاحات طمأن المتحدث المواطنين كاشفا عن إبرام عقد مع الشريك الصيني لتزويد معهد باستور بـ 17 مليون جرعة من لقاح سينوفاك، بمعدل 5 ملايين جرعة شهريا وأوضح أن هذا المعدل قابل للرفع إلى مستوى أكثر من 5 ملايين عبر مصادر اخرى للقاحات إذا تطلب الأمر ذلك، كما كشف أن الجزائر اقتنت لحد الأن ما يقارب 8 ملايين جرعة نفذت منها مليون ونصف المليون جرعة والباقي في طور الاستهلاك.[2]

وقد حل وفد من الخبراء الصينيين بالجزائر لتفقد التجهيزات والمعدات الخاصة بإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كوفيد19 "سينوفاك" على مستوى الوحدة الإنتاجية التابعة لمجمع "صيدال"، وحسب بيان لوزارة الصناعة الصيدلانية فإن وفد الخبراء الصينيين قد حط بمطار

[1] وكالة أنباء شنخواء، مرجع سابق.

[2] سعيد بركان، اتفاق جزائري صيني لتوفير 17 مليون جرعة لقاح ضد كورونا"، بوابة افريقيا الاخبارية، من موقع: https://www.afrigatenews.net

محمد بوضياف الدولي بقسنطينة ليلة الجمعة إلى السبت، في زيارة تهدف لتفقد التجهيزات والمعدات الخاصة بإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كوفيد19 " سينوفاك".[1]

و أضافت الوزارة أن الوفد سيقوم بخبرات تقنية على مستوى الوحدة الإنتاجية التابعة لمجمع صيدال فور الانتهاء من مرحلة الحجر الصحي، وتعد هذه الزيارة التفقدية حسب ذات المصدر محطة جد هامة في رزنامة إنتاج اللقاح الصيني بالجزائر.

يذكر أن الوزارة كانت قد أكدت في بيان سابق لها أن هاته الزيارة لوحدة الإنتاج التابعة لمجمع صيدال بقسنطينة والتي ستستخدم في إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كورونا قد شكلت أحد محاور اجتماع اللجنة القطاعية المشتركة لمتابعة مشروع إنتاج اللقاح المضاد لكوفيد19 بالجزائر.

وحضر هذا الاجتماع الذي انعقد يوم الخميس بمقر الوزارة برئاسة وزير الصناعة الصيدلانية، إطارات وزارة الصناعة الصيدلانية وممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية، الوكالة الوطنية للأمن الصحي، مجمع صيدال والوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية.

ثالثا: الشراكة الصينية الجزائرية لإنتاج اللقاح في الجزائر:

اتفقت الجزائر مع الصين في إطار التعاون الصحي في مكافحة فيروس كورونا كوفيد19 من أجل إنتاج لقاحي سبوتنيك وسينوفاك ابتداء من سبتمبر القادم ويوم 13 جويلية 2021 أكد وزير الصناعات الصيدلانية لطفي بن باحمد أن الجزائر ستشرع في انتاج لقاح "سبوتنيك" الروسي و"سينوفاك" الصيني محليا ابتداء من شهر سبتمبر القادم وحسب الوزير سيكون انتاج اللقاحين بمخابر صيدال بولاية قسنطينة بمعدل مليوني جرعة شهريا[2]، وقال: " مع نهاية الشهر الجاري سيحل بالجزائر أخصائيون صينيون من أجل تحضير عملية استقبال المواد الأولية التي تستعمل في تركيبة هذا اللقاح "[3]، كما تحدث عن موضوع إنتاج

[1] سعيد بركان، المرجع نفسه.

[2] اطلاع على الموقع الالكتروني: http://www.chinaarabcf.org/ara/zazx/sifc/t1864007.htm

[3] المرجع نفسه.

الأكسجين الطبي الذي قال إنه عرف قفزة نوعية بعد أن ارتفع الإنتاج من 120 ألف لتر إلى 500 ألف لتر يوميا".[1]

في هذا الصدد إن " عملية إنتاج الأكسجين الطبي ارتفعت بفضل أحد الخواص الذي دعم المنتوج الوطني بـ 50 ألف لتر بعد أن كان إجمالي الإنتاج في اليوم يقدر بـ 450 ألف ليرتفع بذلك حجم إنتاج الأكسجين الطبي إلى 500 ألف لتر يوميا"، ليوضح أيضا أنه وخلال الأسبوع الفارط تم تسجيل بعض الاضطرابات في عملية توفير هذه المادة الحيوية بسبب عملية الصيانة التي أجراها أحد الخواص على تجهيزاته وأن المياه عادت إلى مجاريها واستؤنفت عملية الإنتاج.

من جانب آخر أشار ضيف التحرير إلى انه في أمس الاثنين عقد اجتماع مع كل منتجي الأكسجين الفاعلين على المستوى الوطني، بحضور وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمن بن بوزيد ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية كمال بلجود، لوضع خريطة طريق من أجل تجميع قدرات الإنتاج لتوفير الأكسجين الطبي على مستوى المستشفيات.

وفي 11 أفريل 2021 خلال كلمته الافتتاحية ليوم مخصص للصناعة الصيدلانية حول موضوع "الصناعة الصيدلانية: استراتيجيات وتحديات " الذي نظمته دائرته الوزارية السبت، اعتبر بن باحمد أن هدف إنتاج اللقاح ضد كوفيد19 في الجزائر قبل نهاية العام الحالي تستطيع تحقيقه الكفاءات الوطنية التي يراهن عليها لإثبات إمكانات الصناعة الصيدلانية الجزائرية مرة أخرى على ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة التحدي الجديد الذي أعلنه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والمتمثل في الإنتاج المحلي للقاح ضد كوفيد19 وذلك بهدف تحقيق السيادة الصحية. [2]

[1] وكالة أنباء شنخوا، مرجع سابق.

[2] الاذاعة الجزائرية من موقع:

https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210407/204319.html

وفي يوم الأربعاء 07 أفريل 2021 كشف الوزير خلال نزوله ضيفا على برنامج ضيف التحرير للقناة الإذاعية الثالثة، أن لقاح سبوتنيك الجزائري سيتوفر شهر سبتمبر تزامنا مع الدخول الإجتماعي المقبل تنفيذا لتعهدات رئيس الجمهورية وأن عدة مخابر دولية تساهم في عملية تصنيع لقاح سبوتنيك محليا وكان مدير الضبط بوزارة الصناعات الصيدلانية بشير علواش قد أكد يوم الثلاثاء 02 مارس 2021، أن مصالحه وضعت اللمسات الأخيرة مع الشريك الروسي لإنتاج لقاح "سبوتنيك" المضاد لفيروس كورونا، وان وزارة الصناعات الصيدلانية قامت بكل الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول مشروع انتاج لقاح "سبوتنيك" حيز التنفيذ.

وحسب مدير الوكالة الوطنية للأمن الصحي البروفيسور كمال صنهاجي فإن مخابر صيدال بقسنطينة مرشحة لتصنيع لقاح سبوتنيك، حيث أن مخابر قسنطينة مرشحة كأول مخبر فرعي لصيدال للشروع في تصنيع لقاح سبوتنيك، وأضاف صنهاجي خلال زيارته لولاية قسنطينة لتفقد مخابر صيدال المرشحة للعملية والوقوف على إمكانياتها، أن فروع صيدال الأخرى في باقي الولايات ستتمكن من إنتاج اللقاح في وقت لاحق.

وقد قال وزير الصناعة الصيدلانية، لطفي بن باحمد" أن صندوق الاستثمار الروسي الذي يستغل تسويق القاح سبوتنيك 7 المطور من قبل المعهد الروسي لعلوم الأوبئة والبيولوجيا المجهرية (غاماليا) كان قد حدد منذ ثلاثة أشهر بعض البلدان التي تمتلك القدرات لإنتاج هذا اللقاح من بينها الجزائر بالنسبة لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، حيث اوضح أن الأمر مرده أن الطلب العالمي على اللقاحات في تزايد ما يدفع البلدان المصنعة له لإنتاجه في بلدان أخرى للاستجابة للطلب العالمي[1].

[1] الاذاعة الجزائرية، مرجع سابق.

الفصل الثالث

مبادرة الحزام والطريق كآلية لتطوير واقع العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: أبرز مضامين مبادرة الحزام والطريق.

المطلب الأول: التعريف بمبادرة الحزام والطريق.

المطلب الثاني: اهداف وانواع المبادرة.

المبحث الثاني: فرص الجزائر المتاحة من انضمامها للمبادرة.

المطلب الأول: نقاط قوة الجزائر اثر انضمامها للمبادرة.

المطلب الثاني: أثر مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الصينية.

تمهيد:

تعتبر مبادرة الحزام والطريق أكبر مبادرة تخص البنى التحتية في العالم وأطلقت الصين هذه المبادرة من أجل إعادة إحياء طريق الحرير القديم وفرض نفوذها على العالم وتعتبر الجزائر شريكا مهما في هذه المبادرة كون الجزائر تتمتع بمقومات مكنتها من أن تكون من بين أهم الدول الإفريقية في هذه المبادرة وتعتبر مبادرة الحزام والطريق ألية لتطوير العلاقات الجزائرية الصينية.

المبحث الأول: أبرز مضامين مبادرة الحزام الطريق

المطلب الأول: التعريف بمبادرة الحزام والطريق

طريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور والبخور والتوابل، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المركز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط.

1.أصل التسمية:

سمى طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره، إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، واستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة. فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير حتى القرن السادس الميلادي، حين اكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية.

2.الخلفية التاريخية لطريق الحرير:

تعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة هان في الصين قبل حوالي مئتي سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليه هذا اللقب سنة 1877م من قبل العالم الجيولوجي الألماني البارون فرديناند فون ريشتهوفن، وقد كان لطريق الحرير دوراً كبيراً في ازدهار العديد من الحضارات القديمة، مثل: المصرية، والصينية، والرومانية والهندية، والتقاء الثقافات والتبادل الفكري والثقافي وتعلم اللغات وتقاليد البلدان التي سافروا عبرها، كما لعب دوراً كبيراً في نمو العديد

من المدن الساحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، وقد توقف كخط ملاحي الحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.[1]

الشكل (04): يوضح ممرات طريق الحرير

ملاحظات:
1. الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا.
2. الممر الاقتصادي للجسر الأرضي الأوراسي الجديد.
3. الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا.
4. الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.
5. الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار.
6. الممر الاقتصادي لشبه جزيرة الصين الصينية.

المصدر: : كابسارك، بوابة الحزام والطريق.

[1] أحمد عزي، الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العلمي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، جامعة باتنة، مج10، ع02، 2021، ص 390.

لقد بدأ الحرير يأخذ طريقه إلى الصين وإلى أرجاء العالم قبل خمسة آلاف سنة وليس الحرير وحده وإنما شربت معه بضائع كثيرة ما لبث انتقالها أن اتخذ مسارات محددة عرفت المصرفية.

اما من ناحية المشاركة المباشرة للأموال الأجنبية في مشاريع الطاقة الخاصة بالمبادرة، فبعد محدودة، إذ يعزى هذا إلى العقبات الإدارية، ومساوئ المنافسة بالمقارنة مع نظرائهم العينين[1].

[1] أحمد عزي، مرجع سابق، ص 390.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع المبادرة

1.دوافع المبادرة:

إن دوافع المبادرة من الناحية النظرية واضحة هي الحاجة إلى التنمية المشتركة على الصعيد العالمي والتي لفتون بضرورة الادماج المالي، والتقليل من التكاليف التجارية وكذلك الاستفادة من الوقت بشكل فعال للحصول على السلع والخدمات وانشاء بني أساسية والحد من الفقر والتبادل الثقافي ما بين البلدان، وذلك يتم عن طريق ربط البلدان المشتركة بعضها إذا ما عرفنا الدوافع وراء المبادرة تتنوع ومنها: استراتيجي وسياسي واقتصادي داخلي وخارجي بصورة متداخلة.

الدافع الاستراتيجي: ان مبادرة "الحزام والطريق" استراتيجية لخلاص الصين من بعض تحديات موقعها الجيوبولتيكي، اذ فضلت الخلاص عن طريق المبادرة عوضاً عن ركوب عجلة القوة والتوسع، إذ ما علمنا ان الصين تعد قوة برية مغلقة باستثناء ساحلها اذ وقفت الولايات المتحدة الامريكية ضد القوات الصينية في الشراكة عبر المحيط الهادي، وكذلك روسيا التي ستقاوم الصين في وسط آسيا، ولذلك فان مبادرة "الحزام والطريق" تعد المنفذ الأفضل .

الدافع السياسي: هناك بعد جيوسياسي واضح في مساعي الصين الجديدة لتجسيد مبادرة الحزام والطريق، أنه أداة للسياسة الخارجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين من شأن ذلك المشروع تعزيز النفوذ الصيني عبر ثلاث قارات: (آسيا، اوروبا وافريقيا) وكذلك تخفيف حدة الضغط الذي تفرضه عليها بعض القوى المنافسة كاليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمثل هذا المشروع أداة التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق[1].

[1] يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية، مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحريرالجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج12، ع01، جانفي 2023، ص64.

والآخر شتوي والذي يجمع بين هذه السبل والمسارات جميعاً هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب لتمر في طريقها ببلدان أخذت تزدهر مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم ، وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد كان هذا الطريق خلالها معبراً ثقافياً واجتماعياً ذا أثر صيق في المناطق التي يمر بها، فلم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة وإنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانتقلت عبرة الديانات أعرف العالم البوذية وعرفت أسيا الإسلام وانتقل عبره البارود فعرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة، وانتقل عبر الورق فحدثت نقله كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهل الورق أمره وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي كانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا، غير أن النشاط الاقتصادي بقي هو العامل الأهم والأكثر أثراً ويكفي لبيان أثره وأهميته أنه أدى إلى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين حتى بحلول القرن العاشر الميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب قدراً أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة، ومن اليابسة إلى البحر النقل الاقتصاد العالمي نقلة كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمناً من الطرق البرية، وقد تزامن ذلك مع استعمال الحروب المغولية – الإسلامية بقلب نسياء وشيئاً فشيئاً اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع والثقافات الإنسانية تنتقل في مسارك بحرية منتظمة تتجه عبر المحيط الهندي انه إلى شمال أفريقيا مروراً بالبحر الأحمر لتستلم القوافل البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس لتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط وما حوله من موانئ.

سفن العرب تبحر من موانئ الخليج العربي وساحل اليمن إلى موانئ الهند الغربية وإلى ساحل جنوب الهند حيث يلتقون هناك بالتجار الصينيين ويحصلون منهم ومن التجار الهنود على بضائع الصين والهند ويبيعونهم بضائع الجزيرة العربية الثمينة التي كان من أهمها

البخور والعطور والنحاس واللبان واللؤلؤ، وبوصول البضائع الصينية والهندية إلى موانئ الجزيرة العربية كان التجار العرب ينقلونها على متن سفلهم وعلى ظهور قوافلهم عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية إلى بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين والشام ومصر وساحل الحبشة. وقد حققت هذه العلاقة الثراء للعرب الأمر الذي أثار حفيظة العديد من القوى والشعوب المحيطة بجزيرتهم ومنهم الأشوريون والفرس واليونانيون الذين حاولوا بشتى الطرق إقصاء عرب الجزيرة العربية من الميدان.[1]

إلا أن محاولاتهم السيطرة تلك لم تحرم العرب من المشاركة الفعالة في حركة التجارة نظراً لخبرتهم الطويلة ومعرفتهم الواسعة ببناء السفن والإبحار في المحيط الهندي، وكان اقوى تنافس هو ذلك نشأ بين العرب والفرس حتى اصيبت تجارة الخليج العربي القادمة من الهند والصين بنوع من الانكماش نتيجة تشجيع القرثيين (أقوام فارسية) لنقل تجارة الصين على الطريق البري الذي يمر عبر أراضيهم، غير أن سياسة الساسانيين الذين جاؤوا إلى الحكم يعدهم جاءت معاكسه لما سبق أن عملوا على تشجيع التجارة على طريق الحرير البحري وانتقل الاهتمام إلى موانئ شمال عمان والبحرين وساحل هجر، كذلك فقد كان لميناء أبولوكس (الأبله) الذي يقع في مدينة البصرة دوراً مهماً في التجارة مع الصين والهند إذ إنه كان من اهم موانئ أعلى الخليج العربي، أما بالنسبة للفرع الآخر التابع لطريق الحرير البحري وهو الذي يصعد البحر الأحمر حتى يصل إلى مصر وحوض البحر الأبيض، فقد فرضت الممالك العربية التي نشأت في جنوب الجزيرة.

2.دوافع المبادرة:

هناك مجموعة أهداف تطمح الصين الى تحقيقها عن طريق مبادرة "الحزام والطريق"، وذلك عن طريق مزج كل الموارد المادية والبشرية، لتحقيق الأهداف التي تسعى أليها، منها:

[1] قاسم محمد عبيد، التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية–دراسة في التوجه الطاقوي–، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ع62، 2020، ص06.

ما يتعلق بربط اقتصاد الصين ودمجه بالاقتصاد الدولي وبآليات جديدة، وكذلك إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول والتجارة، وايضاً من تلك الأهداف ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية، والرغبة في تغيير شكل تلك العلاقات، وان الهدف الرئيس من مبادرة الحزام والطريق تكمن في:

تعزيز السياسات الاقتصادية والخارجية للصين: اذ ان نجاح الاصلاحات الاقتصادية التي قامت منذ عهد الزعيم "دينج شياو بينج"، والتي كانت الأرضية التي مهدت لاستراتيجية النظر صوب الخارج التي أطلقها رئيس الصين (السابق) "جيانج زيمين" في العام 2002، إذ تسعى تلك المبادرة الى محاكاة النجاح الاقتصادي الصيني القائم على اساس تطور منشآت البنية التحتية خارج حدود الصين.[1]

وتدخل مبادرة الحزام والطريق في اطار القوة الناعمة الصينية لتتجاوز بذلك الابعاد التجارية والاقتصادية، التي تحققها الصين من ورائها، إذ ما علمنا: إن مبادرة الحزام والطريق تهدف الى:

تعزيز مكانة العملة الصينية الوطنية (اليوان) عالمياً: حيث تهدف الصين عبر مشروع "الحزام والطريق إلى توسيع نطاق عملتها (اليوان) وجعلها عملة رئيسة في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعد دخول اليوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة"، وذلك في العام 2016، والتابعة إلى سلة النقد الدولي فضلاً على بعض العملات المدرجة وهي: (الدولار الأمريكي اليورو الأوربي، الين الياباني، والجنيه الأسترليني)، إن استخدام "اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة تعد خطوة مهمة تسعى الصين أليها لتداول عملتها الوطنية عالمياً (24).

[1] قاسم محمد عبيد، مرجع سابق، ص ص 6-7.

تأمين إمدادات الطاقة تعد الصين أول مستورد للمحروقات على المستوى العالمي، ولذلك فهي تعمل على تقليص تبعيتها لدول الخليج وأفريقيا، وذلك عن طريق تنويع مورديها، لذلك قامت بإمضاء عقد مع روسيا، لتوليد الغاز بقيمة 400 مليار دولار في العام 2014، اذ تضاعفت استثمارات الشركات الصينية للطاقة في آسيا الوسطى 25، إذ ما عرفنا إن الصين تسعى إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها اعاقة وصول الإمدادات الطاقوية، اذ يهدد اعاقة الاقتصاد الصيني، وتتعاظم تلك الأزمة كون اكثر من 80% من احتياجات بكين تكون من الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا".

ناهيك عن ان الصين تتطلب إمدادات طاقة غير منقطعة للحفاظ على نموها الاقتصادي غير المسبوق تسعى الصين إلى تعزيز أمن الطاقة، من خلال تقليل اعتمادها على مضيق "ملقا" المعرض للحصار الأمريكي، لذلك تعمل على تطوير ممر طاقة بديل غير تلك المبادرة لتحسين وصولها الآمن إلى موارد الطاقة الحيوية عن طريق بناء خطوط الأنابيب بين الصين ودول آسيا الوسطى، فضلاً على بناء خطوط السكك الحديدية، وخطوط الأنابيب وشبكات الطرق عن طريق الممر الاقتصادي ما بين الصين وباكستان لنقل وقود أكثر استدامة من الشرق الأوسط وأفريقيا .[1]

تعزيز الاقتصاد الرقمي عالمياً: مبادرة "الحزام والطريق" تتضمن إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا، عبر ما يسم بـ "طريق الحرير" الرقمي"، والذي بدأت فكرة إنشاته.

تتبلور في يوليو من العام 2015، منذ انعقاد ورشة عمل بين الصين والاتحاد الاوربي للتعاون الرقمي في (بروكسل) كان التصور هو ان المشروع يتكون من كابلات ضوئية وشبكات للتلفون المحمول، فضلاً على ذلك تطوير التجارة الإلكترونية ما بين الصين والدول الاعضاء في المبادرة (24) ، إذ عمدت الصين إلى وضع مبادرة الحزام والطريق السيبرانية

[1] قاسم محمد عبيد، رجع سابق، ص ص 7-8.

المعززة، حيث أشارت بعض التقارير الاستخباراتية للغرب، على أن الصين استطاعت ان توسع وتعضد مصالحها في الدول التي تشترك معها في المبادرة، فكما هو معروف ان الصين لديها قوة سيبرانية فوق المتوسطة، اذ ما قورنت بالمستوى الغربي.

تعزيز الأمن: تشمل المبادرة على جانب مخصص لقضايا الأمن، لكونه يُعد إحدى أوليات التعاون في الصين نظراً لاستثمارات الصين المتنامية، وتزايد أعداد الصينين المغتربين في بعض البلدان المعرضة للخطر، لذلك أصبحت الصين مقصعة بأن تأخذ المخاوف الأمنية على طول مسارات المبادرة في العام 2015، فقد تبنت الصين قانوناً لمكافحة الإرهاب يسمح لها بالقيام بمهام أجنبية لوحدات جيش التحرير الشعبي الصيني، حيث فتحت أول قاعدة لها في جيبوتي، إذ توجه الصين قدراتها التكنولوجية أيضاً وإنفاذ القانون والعسكرية إلى البلدان التي يغطيها مكتب التحقيق الاتحادي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن، مثل: الملاحة عبر الأقمار الصناعية، ومكافحة الجريمة، وإدارة الكوارث.

تطوير الاقتصاد الصيني: دعم شعار: (صنع في الصين): تهدف مبادرة "الحزام والطريق" إلى الانفتاح الشامل على الدول الاخرى، وتحويل مزايا الصين الانتاجية والتقنية والمالية وحتى الخبرات إلى مزايا السوق والتعاون بشكل يحقق الاستفادة للجميع، إذ تركز الصين في تعزيز التعاون عبر الحوار ما بين الدول وإقامة شراكات اقتصادية.[1]

[1] قاسم محمد عبيد، مرجع سابق، ص 9.

المبحث الثاني: فرص الجزائر المتاحة من انضمامها للمبادرة

المطلب الأول: نقاط قوة الجزائر اثر انضمامها للمبادرة

1.جغرافيا:

تبلغ مساحة الجزائر 2.381741 كلم وهي من الدول الكبيرة جدا، بشريط ساحلي طوله 1644 كلم، وحدود أرضية 6343 كلم وتحيط بها 7 دول، أطول شريط حدودي مع الجارة المغرب غربا قدره 1601 كلم، ثم مالي جنوبا 1376 كلم، ثم 956 كلم مع تونس شرقا، تملك مناخا متنوعا متوسطي شمالا، قاري في الهضاب وصحراوي جنوبا، القسم الشمالي ضيق بسبب جبال الأطلس التلي ثم الهضاب تمتد من الأطلس التلي إلى الأطلس الصحراوي، وبعد الاطلس الصحراوي توجد الصحراء جنوبا بنسبة84% من المساحة شمال الصحراء فيه واحات، أما جنوبها يوجد فيها جبال الهقار.

تملك الجزائر موارد طبيعية كبيرة من المعادن والمحروقات مما يجعلها رائدة في تصدير الغاز والبترول، ناهيك عن مساحات زراعية كبيرة خاصة في الساحل والهضاب، رغم أن التجارب الناجحة في واد سوف وتمنراست تعتبر فرصا جديدة يمكن من خلالها إعادة دراسة وتحليل المساحات الزراعية الممكنة في البلاد، رغم أن جغرافيا البلاد ثابتة إلا أن الدور الجيواستراتيجي يحتاج تحليلا دائما يتماشى مع التوازنات الدولية الديناميكية، وهذا يعتمد على ذهنية استراتيجية يمكنها استعمال المميزات القوية للجغرافيا في زيادة تأثيرها في العلاقات والأحلاف.

تملك الجزائر عمقا جيواقتصاديا وجيوسياسيا جيدا يتمثل في صحرائها، لكنها تعاني من عدم التجانس السكاني، حيث يتركز أغلب السكان في المناطق الشمالية مما يجعل عملية متابعة حدودها الواسعة أمرا صعبا ويحتاج استراتيجية بناء حقيقية، تعتبر الجزائر منطقة مرور إلى العمق الأفريقي وفق الخط شمال – جنوب والعكس، ومنطقة اتصال ضمن وحدة

جغرافية وثقافية هي المغرب العربي ومنطقة الساحل، وتملك واجهة بحرية واحدة مع البحر الأبيض المتوسط في ضفته الجنوبية الغربية، وهذا يجعل منها مناسبة جدا للترانزيت خاصة مع الدول التي لا تملك حدودا مع المتوسط كموريتانيا والنيجر والمالي.[1]

كانت الجزائر على مر التاريخ مكانا لانتقال الشعوب ذات الرصيد الحضاري الكبير، فتجار العالم القديم الفينيقيون قد عانوا بطئ السفن، لذلك استعملوا مبدأ الاسكال escale ببناء محطات كل 30 كلم، للتزود بالمؤن ولراحة الطواقم فبنوا قرطاجة في القرن 6 ق.م التي سيطرت على غرب المتوسط، وأسست مدينة عنابة كمركز للمراقبة الإدارية، ثم سكيكدة لتصبح مصدرا لإنعاش التجارة في قسنطينة (نوميديا)، ناهيك عن جيجل وتيبازة وشرشال التي بُني فيها مينائين، أحدهما تجاري والآخر عسكري، ثم الجزائر العاصمة (إيكوزيم)، استعملت هذه المراكز كنقطة انطلاق الى العمق الجزائري، حيث تطورت المصالح مع شعوب المنطقة لتصبح بالتدريج تكاملا حضاريا كما استعملت كقواعد انطلاق لتجارتهم نحو العالم في المحيط الأطلسي وأوروبا الغربية (بريطانيا).

قامت الإمبراطوريات اليونانية الرومانية والبيزنطية بالسيطرة على الجزائر وبناء مستوطنات داخلية في تبسة وباتنة وسطيف وقسنطينة، وهذا يرجع لوجود مساحات زراعية كبيرة خدمت الاقتصاد المركزي للإمبراطوريات حتى سميت (سلة الرومان للقمح)، وفي العهد الإسلامي كانت الجزائر مكانا لانتقال الهجرات البشرية كهجرة بني هلال، وفق خط شرق غرب والعكس، وأصبحت جزءا من وحدة جغرافية سمحت لها لتكون الحديقة الخلفية للعالم الإسلامي في هجومه على أوروبا، وبقيت مدة 8 قرون قاعدة العمليات وخط العودة للفتوحات والجيوش الإسلامية، وأحيانا كانت الداعم الوحيد في التوغل داخل شبه الجزيرة

[1] بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر الى المبادرة، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، مج01، ع02، 2019، ص25.

الأيبيرية، وهذا ما يفسر وجودها كعامل مشترك بين دول كثيرة أخرى كدولة الموحدين والمرابطين والفاطميين.

تعرضت الجزائر لكثير من هجمات الشمال الفرنسية والإسبانية واحتلت كثيرا من المدن الساحلية بانضمام الجزائر إلى الخلافة العثمانية وبنائها لقواعد بحرية قوية استطاعت السيطرة على البحر المتوسط، حيث أحكمت قبضتها على مضيق جبل طارق من جهة، واستعملت قوتها البحرية لفرض تأثير قوي وحاسم على الخط شمال – جنوب، بحيث يمكنها التحكم في التنافس القائم بين الدول الأوروبية وتدافعها للفوز بصفقات تجارية في الاتجاه شمال جنوب.

إن الملفت للانتباه أن كل الامبراطوريات التي سيطرت على الجزائر في استعمارها أو امتدادها قد أصبحت أقوى قطب في السياسة العالمية، وبمجرد خسارتها للجزائر بدأت الإمبراطورية تتراجع قوتها لينتهي بها الأمر نحو المركز.[1]

سيطر الاستعمار الفرنسي على السواحل الجزائرية، ثم تغلغل نحو العمق، لكن المقاومة الجزائرية المتفرقة استنزفت الجيوش الفرنسية حيث استغرقت قرنا كاملا لتصل إلى حدود دولة مالي. وهذا يبين مدى قوة العمق الدفاعي الجزائري استغل الاستعمار الجزائر كنقطة انطلاق أساسية للوصول إلى قلب افريقيا واستعمار 12 دولة أخرى، وبذلك تحولت فرنسا نحو العالمية بسيطرتها على دفتي البحر المتوسط. وفي الثورة التحريرية، تخلت فرنسا على 12 دولة لترمي بثقلها كاملا في الجزائر، لكن بمجرد خسارة الجزائر تحولت من دولة عظمى إلى دولة كبرى عالميا.

في الحرب الباردة استعملت الجزائر جغرافيتها من أجل بناء تأثير في افريقيا، عن طريق دعم حركات التحرر، ناهيك عن حرب الرمال مع المغرب الشقيق من أجل منطقة تندوف،

[1] بن جدو محمد الشريف، مرجع سابق، ص ص 25-26.

وبداية الصراع حول الصحراء الغربية وحق شعبها في تقرير مصيره وهذا ما أدى إلى استعادة تأثيرها في حديقتها الخلفية. تعتبر الهجمات الإرهابية على قاعدة تيقنتورين النفطية سنة 2013 ضربة خطيرة جدا، حيث تمكنت جماعات مسلحة من ضرب العمق الاستراتيجي الجزائري، تبعه حرب فرنسية على الإرهاب شمال ماليانتهت بمحاصرة الخاصرة الجزائرية. ومن هذا التحليل ندرك أن الجزائر تملك قوة كامنة تتمثل في موقعها الاستراتيجي يمكنها من لعب دور أساسي إقليميا ودوليا.

إن قوة الجزائر في تحالفها الاستراتيجي مع الصين ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد، يعتمد على قدرة استغلالها لخصائصها الجغرافية كنقاط قوة ضمن المشاريع المشتركة بين البلدين، وتفعيلها وفق رؤية كبيرة واستراتيجية شاملة، آخذين بعين الاعتبار احتياجات الشريك الصيني من جهة، وتناقضات الوضع الدولي من جهة أخرى، فمشاريع البنية التحتية التي تربط السواحل الجزائرية بالعمق الصحراوي ضرورة قصوى وأولوية للدولة للجزائرية، خاصة الطرقات والسكك الحديدية والمدن الجديدة. هذا الأمر لا يمكن أن يكون إلا في إطار فهم جيد للعقبات التي تواجه الشريك الصيني، فنيجيريا تعتبر السوق الافريقية الأولى للشركات المقاولاتية الصينية، وتقطع هذه الأخيرة مسافات طويلة للوصول إلى نيجيريا، بينما يمكن أن توفر الجزائر طرقا برية مختصرة تزيد من الديناميكية الاقتصادية وتقلل من التكاليف وتشارك في نقل التكنلوجيا. كما يمثل هذا التحالف الجزائر الصيني وسيلة أخرى لتقليص دور التواجد الفرنسي، واستعادة حديقتها الخلفية اعتمادا على التناقضات الصينية الفرنسية.[1]

يعتبر مشروع ميناء شرشال مشروعا حيويا وبعثا لمشروع تاريخي فينيقي يمكن أن يكون نقطة التقاء دولية، لكنه مجرد مثال لعدة مشاريع تاريخية يمكن بعثها على الساحل الجزائري بخطط مدروسة، تكون محطات تبادل تجارية دولية تسعى فيها الجزائر تنشيط دورها وفق الخط –شرق غرب وخط شمال – جنوب، مع الدول المجاورة لتخفيف حدة التوترات بخلق

[1] قاسم محمد عبيد، مرجع سابق، ص27.

فرص جديدة من المصالح الاقتصادية خاصة على الحدود الشرقية ناهيك عن استعادة دورها التاريخي في التأثير الإيجابي على الخط شمال جنوب، مما يسمح بخيارات أكبر للدبلوماسية الجزائرية يمكنها أن تجعل الجزائر شريكا قويا.

إن التحالف الصيني الجزائري والصيني الروسي في مبادرة طريق الحرير الجديد، والتحالف العسكري الجزائري الروسي يعتبر فرصة لتطوير تحالف دولي ثلاثي يمكنها تفعيل الدبلوماسية الجزائرية من جهة وتطوير القوة العسكرية والاقتصادية من جهة أخرى، وهذا مرتبط بمدى استثمار الجغرافيا كورقة قوية لهذا التحالف داخل البحار الدافئة خاصة في الضفة الغربية للمتوسط، وفي ظل العقيدة الجزائرية الرافضة للقواعد العسكرية الأجنبية فسيكون هذا فرصة لنقل القدرات العسكرية الصينية والروسية إلى الجزائر انطلاقا من موقعها كما يوفر قدرة أكبر للتفاوض في الشراكة الحقيقية. ويمكن أن نرى هذه الاستراتيجية قد استعملتها تركيا مع المعسكر الغربي في الحرب الباردة، انطلاقا من موقعها الجغرافي لتكون لاعبا مؤثرا في حلف الناتو مثلا.[1]

المطلب الثاني: أثر مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني

في إطار مبادرة الحزام والطريق بعد مرور 06 سنوات عن إعلان مبادرة "الحزام والطريق"، رسمت الجزائر انخراطها في هذه المبادرة بموجب مرسوم رئاسي رقم 1997-176- صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 06 جوان ،2019، بعدما كانت قد صادقت بتاريخ 04 سبتمبر 2018 على مذكرة تفاهم تربطها بجمهورية الصينية الشعبية بشأن التعاون في هذه إطار المبادرة، لتدخل بذلك الجزائر عهدا جديدا، أملا في تحقيقها أهدافها الاقتصادية محليا، وتعظيم مكاسبها وتدعيما لمسارها الدولي في انفتاحها عليه، وتدعيما لاندماجها في الاقتصاد العالمي. أشادت الجزائر كثيرا بهذه المبادرة على لسان رئيس وزراءها، في خطابه الذي ألقاه أثناء أعمال مؤتمر قمة فوكاك الثالث، حيث قال "مما لا شك فيه أن انضمام

[1] قاسم محمد عبيد، مرجع سابق، ص28.

الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير الجديد سيزيد من كثافة تعاوننا وشراكتنا مع الصين، كما يتضح من مشاريعنا المشتركة الكبرى. واستنادا إلى نص مذكرة التفاهم بين البلدين يأتي هذا القرار تعزيزا للتعاون الثنائي أكثر على ضوء الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تمت إقامتها من خلال الإعلان المشترك حول إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية الموقع بتاريخ 25 مايو 2014.

كما يسعى البلدان من خلال عملهما المشترك لبناء الحزام والطريق على أساس التعاون المتبادل والمنفعة والتشاور والكسب والازدهار والثقة المتبادلة ووفقا لمبادئ التشاور الموسع والمساهمة المشتركة والمنافع المتبادلة. ويعمل البلدان أيضا على تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة وتوطيد تنميتها الاقتصادية التي تحرز تقدما.

وكذلك تعزيز التبادل والدعم المتبادلين وفقا لمفهوم المبادرة القائمان على التعاون والتنمية والمكاسب المتبادلة من خلال الاستخدام الكامل لآليات التعاون الثنائي والآليات المتعددة الأطراف القائمة التي تلزم الأطراف.[1]

مشروع ميناء "الحمدانية" بشرشال:

وفي سبيل تجسيد الصين لمشروعها الطموح، كانت الحكومة الصينية قد صبت اهتمامها على الممرات البحرية لهذه المبادرة، بعد أن ثبت انها الأكثر أمانا لحركة التجارة العالمية من الطرق البرية قصد تمكينها من تصريف منتجاتها عالميا بأيسر وارخص الطرق، مما يساهم على الرفع من قوتها الاقتصادية ويعزز علاقتها مع كل دول العالم التي يشملها هذا الطريق.

لهذا الغرض من المنتظر أن يكون للصين يد في بناء وانجاز أكبر المشاريع الهامة، قرب مدينة "شرشال" بولاية تيبازة، وبكلفة تقدر بمبلغ 3.3 مليار دولار ستبني الجزائر احد

[1] أحمد عزي، مرجع سابق، ص399.

اكبر الموانئ في إفريقيا بالشراكة مع العملاق الصيني الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية CSCEC التي عهد لها بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة.

تم اختيار هذا الموقع بناءا على دراسات فنية تفيد انه عبارة عن خليج واسع بعمق 20 متر يوفر الحماية الطبيعية لهذا الميناء، ومن المتوقع ان يحوي هذا المشروع على 23 محطة بقدرة معالجة تقارب 6.5 مليون حاوية سنويًا، مع 25.7 مليون طن من البضائع سنويا، وسيوجه في المستقبل الى تنشيط التجارة الوطنية عن طريق البحر هذا فضلا أنه سيكون محورا للتجارة الإقليمية 2021 (algérie presse service)، وسيسمح بربط الجزائر مع دول جنوب وشرق آسيا وكذا الأمريكيتين وإفريقيا وذلك بفضل ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظرة مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي. واستجابة للزيادة في الحركة التجارية التي يمكن ان تصل إلى 35 مليون طن مع 02 مليون حاوية في افاق 2050 ، وهو ما لن تتمكن من القيام به الموانئ الموجودة في الجزائر على غرار ميناء الجزائر العاصمة "الذي طالما انتقد لصغر لحجمه وافتقاره إلى المعدات.

يعتبر هذا المشروع الاستراتيجي انه أحد الأبواب لفك العزلة عن الدول الإفريقية التي لا تملك منافذ بحرية، وسيتم تمويل المشروع بقرض طويل الأجل من صندوق الاستثمار الوطني (FNI) والبنك الصيني Exim–bank of China، على ان تكون مدة انجاز هذا الميناء سبع (7) سنوات ليدخل حيز الخدمة تدريجياً خلال أربع (4) سنوات، وتضمن تسييره الشركة صينية "موانئ شنغهاي.

أفاق المبادرة على الاقتصاد الوطني:

انطلاقا من انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق التي تقوم أساسا على الشراكة الاقتصادية الواسعة وبمستويات عدة مع أكبر عدد من البلدان المستعدة للانخراط في هذه المبادرة سواء التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري أو البري أو المستفيدة منه بوجه

من الوجوه، فضلا عن ذلك فالمشروع يهدف الى استثمار مئات المليارات من الدولارات ومد طرق مواصلات حديدية ومائية إضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط وخطوط الألياف البصرية.[1]

وبفضل مشروع ميناء الحمدانية الضخم والاستراتيجي الذي يعد ثمرة هذا الانضمام، فانه من المتوقع أن يحقق العديد من الأفاق أهمها:

يعزز هذا الميناء من التبادلات التجارية بين الجزائر والدول المشاركة في طريق الحرير، لاسيما وان مجمل حركة التجارة العالمية تتم عبر الموانئ البحرية، خاصة اذا ما توفرت الخدمات اللوجستيكية المتطورة للصادرات التي طالما عانى المصدرين الجزائريين من صعوبات الشحن والنقل والتامين وغيرها. لطالما اعتبرت الجزائر بوابة إفريقيا، لذا سيعبد هذا المشروع الطريق للتغلغل في أدغالها، وسيجعل منها محورا فعالا في تعزيز خطط الصين الجيوستراتيجية العالمية المتنامية، لتكون رابطا حيويا عبر شبكة الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض بين إفريقيا والصين او إفريقيا والعالم، ويجعل الأسواق الأفريقية التي ليس لها منافذ بحرية في متناول حاويات ميناء "الحمدانية" خاصة إذا تم إشراك الصين كطرف في منطقة التبادل الحر الإفريقي المنشأة حديثا.

وفي هذا الإطار أوضح الخبير الاقتصادي بوزيان مهماه أن الجزائر واحدة من الأقطاب التنموية في طريق الحرير البري والبحري بأفريقيا، من خلال مينائي الحمدانية وبجاية، وأشار إلى أن ميناء بجاية يربط ميناء الحمدانية بطريق الوحدة الأفريقية وصولا إلى نيجيريا وأنه بتهيئة الحمدانية سيكون رابطا مهما للحركة التجارية بين عمق أفريقيا وغربها وشمالها مع المخطط الكبير في شقيه البري والبحري، كذلك من المتوقع أن تساهم الحركة التجارية التي تنطلق من هذا الميناء باتجاه إفريقيا عبر شبكة الطرق المترابطة في وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية، وهنا تبرز أهمية الطريق البري العابر للصحراء الجزائر –

[1] احمد عزي، مرجع سابق، ص 399.

لاغوس الذي سيدخل الخدمة عن قريب ليكون هو الجسر لحركة التجارة الوطنية والدولية، ستفتح هذه المبادرة أفاقا جديدة للجزائر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي من شأنه أن يساهم في تحريك الآلة التصنيعية في البلاد من خلال إنشاء مناطق اقتصادية تستقبل فيها الشركات الصينية لاسيما في مناطق العلمة، تاجنانت، وعين الفكرون، التي طالما اشتهرت بالحركة التجارية، فضلا عن ولاية برج بوعريريج التي شكلت خلال العقود الماضية قطب صناعي الكتروني بامتياز، وبالتالي تساهم هذه المشاريع في نقل التكنولوجيا والخبرات فضلا عن التنوع الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، وتقليص معدلات البطالة.[1]

أما في قطاع الطاقة فمن المتوقع أن توفر هذا المبادرة ديناميكيات اقتصادية جديدة لاسيما أن الجزائر تعتبر مورداً مهماً للنفط والغاز في العالم، حيث من المتوقع إن يتضاعف استهلاك الطاقة مع حلول 2030 مما قد يفتح هذا المشروع منافذ جديدة أمام الجزائر لتصدير منتجاتها الطاقوية نحو العالم، خاصة مع التعقيدات التي تفرضها الأسواق التقليدية الأوروبية بسبب حدة المنافسة الموجودة هناك .

-تضل السياحة مفتاحا في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، خاصة بما تزخر به هاته الأخيرة من مقومات كبيرة في هذا القطاع، لذلك فان الفرصة مواتية لتقديم صورة ايجابية للسياحة الجزائرية أمام الزوار القادمين إليها، وبالتالي فان هذا المشروع الهام الرابط بين دول العالم مرورا بالطرق البرية المتشابكة والمترابطة إلى إفريقيا، يمكن أن يكشف النقاب عن الإرث السياحي الجزائري التي طالما شكل كنزا يغفل عنه الكثيرون.

متطلبات نجاح انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق: إذا كانت الجزائر تريد فعلا ان تكون محورا فعالا في "مبادرة الحزام والطريق "وان تحقق غايتها المنشودة للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، فعليها ان تقوم بما يتطلبه ذلك تماشيا مع مصالحها الاستراتيجية، ولا

[1] احمد عزي، مرجع سابق، ص400.

تكتفي ان تكون جسرا لعبور التجارة الدولية فقط، بل ان هناك جملة من الإجراءات التي ينبغي إتباعها أملا في تعظيم مكاسبها من وراء الانخراط في هذه المبادرة لذا عليها تحديد استراتيجية طويلة الأجل تقوم على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لاسيما في القطاعات التي تتمتع بها الجزائر بميزة نسبية، فإلى جانب قطاعات (الفلاحة السياحة المناجم) وجب الاهتمام والتركيز أيضا على الطاقات المتجددة، لاسيما في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن تفسح الخبرة الصينية في هذين المصدرين للطاقة البديلة والمساحات الخالية الشاسعة في الصحراء الجزائرية المجال لقيام تعاون يحقق مكاسب للطرفين معا، وتفتح ذلك آفاقا واسعة نحو تصدير هذه الطاقات نحو الخارج لتكون بذلك الجزائر قادرة على الاستفادة أكثر من فرص مبادرة "الحزام والطريق" لاسيما اذا تم بعين الاعتبار خطوط الكهرباء والنفط التي ستنجز في هذا الإطار.

الدفع أكثر بإنشاء وانجاز البنى التحتية، وفي هذا الإطار قال الخبير الاقتصادي بوزيان مهماه إن الجزائر حتى تكون قطبا في غرب أفريقيا عليها تطوير البنية التحتية وخلق أرضية وطنية وتطوير منظومة التجارة الخارجية وتعزيز السلاسل، لتستقطب المتعاملين التجاريين عبر طريق الحرير[1].

انطلاقا من العلاقات الجزائرية – الصينية المتميزة، فينبغي للحكومة الجزائرية التفكير في طرق لتعزيز تنافسيتها لجهة استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصين. يمكن في هذا الإطار الاقتداء بالمغرب، حيث أصدرت السلطات مؤخراً تنظيمات تنص على إلغاء تأشيرات السفر للمستثمرين الصينيين، في خطوة يُتوقع أن تفضي إلى زيادة أعداد السياح والمستثمرين الصينيين في المملكة .

– فيما يتعلق بمجالات الشراكة مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، يوصي أحد الخبراء بالتركيز على منطقة تمنراست العابرة للحدود وغيرها من المعابر الحدودية، ووضع

[1] احمد عزي، مرجع سابق، ص ص400-401.

حاجز أخضر لمكافحة التصحر، وإنشاء مدارس مهنية بالشراكة وجامعة للتكنولوجيا والرقمية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الصينية

ما يسجل للصين في علاقاتها مع الجزائر وضوح الرؤية وتوفر الاستراتيجية، وقد طرح معالمها الأساسية الرئيس الصيني شي جين بينغ" في منتصف سنة 2014 وذلك في الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي، أين الفترح التمكين لشراكة صينية عربية ضمن سياق مبادرة "الحزام والطريق"، كما دعاء ويقصد دعم هذه المبادرة تأسيس نمط للشراكة والتعاون أطلق عليه مخطط "1+2+3"، الذي يجعل من التعاون في مجال الطاقة كقاعدة أساسية، كما يجعل من البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمارات كجناحين، في حين يجعل من المجالات الثلاثة العالية التقنية للطاقة النووية والأقمار الاصطناعية الفضائية والطاقة الجديدة كنقاط اختراق.

كشفت مرحلة انتشار جائحة كورونا كوفيد19 عن عمق العلاقة بين الجزائر والصين، فقد سارع البلدان التبادل المساعدة الطبية، وكان للمساهمة الصينية اثرها المتميز لدى صانع القرار وكذا الشعب الجزائري على حد السواء، وحظيت المساعدات الطبية الصينية بالامتنان من قبل السلطات وكذا الشعب الجزائري، ففي اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة مع نظيره الصيني وانغ بي شهر جويلية من السنة الجارية تم الاتفاق على وضع رزنامة لتجسيد الاتفاقيات الاستراتيجية بين البلدين اللذين لديهما الإرادة القوية التجسيد شراكة استراتيجية ذات شأن وصدى متميزين[1].

يرى صناع القرار في الجزائر ان التعاون وتمتين العلاقة مع الصين سيفتح آفاقا واسعة ليس للبلدين فقط ولكن مع افريقيا بشكل خاص بحكم الموقع الجغرافي الهام للجزائر، فهذا

[1] صالح زياني، العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج12، ع01، جانفي 2023، ص 66.

الموقع سيعل منها بوابة ونقطة انطلاق استراتيجية وديناميكية للتعاون والشراكة مع بقية القارة الأفريقية مثل اللقاء التاريخي في سنة 2014 بين الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الصيني شي جين بينغ مناسبة هامة عبرا فيها الرئيسان عن ارادتهما للدفع بالعلاقات الثنائية نحو شراكة عالمية.

في سياق مستقبل الشراكة بين البلدين يمكن إحصاء مشاريع ضخمة في الأفق تتولى الصين إنجازها. فمثلا بعد ميناء الحمدانية في شمال الجزائر وعلى الضفة المتوسطية والذي ستتولى إنجازه الشركات الصينية أحد ركائز هذه الشراكة فهذا الميناء سيمثل رافدا مهما للبلدان الأفريقية بما سيوفره من تدفق للسلع وتبادلها ماليا، تتجه الجزائر في السنوات القادمة الاستعانة بالبنوك الصينية لتمويل العديد من مشاريعها الاقتصادية وتلك المتعلقة بتطوير البنية التحية وسيساهم هذا التوجه في تخفيف الضغط على الميزانية العمومية للدولة الجزائرية كما سيساهم ذلك على المحافظة على احتياطيا من العملة الصعبة ويفتح باب الاستثمار الأجنبي سيما الصيني بشكل أعمق وبشراكة تعمل بصيغة "رابح رابح".

تؤكد تصريحات صناع القرار في كلا البلدين على تصميمهما تجسيد شراكة استراتيجية مستقبلية للشراكة والتعاون والتنمية، فمن خلال مسح بسيط لتصريحات مسؤولي البلدين خلال السنة الجارية نستشف توفر الإرادة السياسية لكلهما لتشبيك العلاقات البينية وكذا توسيعها لشمل العديد من البلدان النمية في افريقيا، فقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في شهر جويلية لسنة 2021 وخلال استقباله لوزير الخارجية الصيني "وانغ بي" أن بلده مستعدة لدعم وتعميق التعاون مع الصين سيما في اطار مبادرتها "الحزام والطريق".

كما أكد في نفس اللقاء ان الصين والجزائر تتقاسمان تاريخا طويلا من الصداقة والثقة المتبادلة، إذ ان مواقف الجزائر تجاه الصين لم تتغير منذ الاستقلال بل وتعد الصين أولوية ديبلوماسية بالنسبة للجزائر التي لم تتوان البتة في الاصطفاف الى جانها في كل قضاياها العادلة من بين ما اشار اليه الرئيس الجزائري في نفس اللقاء ان بلده والصين انخرطنا في

مرحلة جديدة من التنمية في مجالات عديدة ومنها تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار سيما في مجال الطاقة واستغلال المناجم وتطوير البنية التحتية في اطار مبادرة الصين "الحزام والطريق" التي سيستفيد منها ليس الجزائر فقط ولكن الكثير من البلدان النامية.

لقد أثنى الرئيس الجزائري على متانة العلاقة بين البلدين اللذان ساندا بعضهما في الماضي وفي الحاصر وسيساندان بعضهما في المستقبل. كما أشاد أيضا بدور الصين سيما في المنظمات الدولية ابن تساهم دوما في السياسات التي تدعم الأمن والاستقرار سواء على المستوى الجهوي او الدولي[1].

في مقابل التصريحات الجزائرية صبت تصريحات المسؤولين الصينين في نفس الاتجاه. فقد اكد وزير خارجية الصين في زيارته للجزائر والتي تزامنت مع الذكري الخمسين لعضوية الصين في مجلس الأمن عن امتنانه للجزائر التي وقفت مع الصين في كفاحها المشروع لعضوية مجلس الأمن. كما أكد على أهمية الجزائر كشريك أساسي لتمتين الوحدة والتعاون بين الشعوب النامية في ظل الظروف التي تمر بها البشرية في الوقت الراهن أكد الوزير الصيني للخارجية أيضا على ان كلمته بود من خلالها تمرير رسالة مفادها استعداد الصين الدفاع باستماته وهذا بقصد الحفاظ على المصالح المشروعة للدول النامية وكذا الدفاع عن العدالة الدولية بين الأمم المختلفة.

أكد الوزير الصيني في نفس المناسبة أنه كما ان الصين كانت في الماضي رفيقا للجزائر في دعمها بالسلاح فإنها اليوم تدعمها من اجل ان يكون البلدان شركاء في التنمية والرفاه والازدهار ولا أدل على ذلك الدعم والتشجيع الذي تبديه الصين بشراكاتها بقصد الاستثمار وتكثيف اعمالها في الجزائر.

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 66-67.

تؤشر التصريحات الأنفة الذكر عن مدى متانة العلاقة التي تربط البلدان اللذان يعملان لترجمة تفاهما السياسية المتبادلة لنتائج ملموسة سيما على المستوى المتعلق بالتنمية المستقلة، ولقد تأكد ذلك من خلال السماح للجزائر بإنتاج اللقاح الصيني محليا للمساهمة للحد بفعالية من تفاقم وباء كوفيد في الجزائر.

من بين مجالات الاستثمار الحالية والمستقبلية التي تحظى باهتمام الطرفين الجزائري والصيني نجد العديد من المشاريع سيما المتعلقة بالبنية التحية مثل طريق الصحراء الذي سيربط شمال الجزائر بعاصمة نيجيريا لاغوس وكذلك طريق السكك الحديدية الذي سيغطي بدوره نفس الاتجاه وكذا التفكير في منطقة للتبدل الحر جنوب الجزائر وهو ما سيسمح بإيجاد سوق إضافية للمنتجات الجزائرية والصينية على حد سواء، من المجالات الاقتصادية التي تسعى الجزائر لإقامة شراكة فعالة مع الصين النقل البحري الذي لازالت الجزائر رهينة للشركات الأجنبية التي تهيمن عليه ويكبد الخزينة العمومية الكثير من النفقات مما يخلق لها عجزا دائما في ميزانيتها المتعلقة بالخدمات البحرية.[1]

تجدر الإشارة إلى مجال استثماري واعد تراهم عليه الجزائر وهو التمكين للتنمية المستدامة ابن ترى في الصين شريكا يمكن أن يساهم في دعم هذا المسعى، ففي ظل سعي الجزائر للاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة تراهن على دول لها تجربتها في هذا المجال وعلى رأسها الصين التي لها باعا طويلا في ميدان الاستثمار في الطاقات المتجددة ولا أدل على ذلك ان استثماراتها تعدت الأربعين مليار دولار في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة

تعد التنمية المستدامة والاستثمار في المشاريع الي تخدم هذا النمط من التنمية أولوية صينية بامتياز، فمع سلسلة الانضمام الواسع والاهتمام المتواصل بمبادرة "الحزام والطريق" عمدت الصين الى طرح مبادرة تنموية عالمية ثانية في إطار أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2021 تحت مسمى" ادارة التنمية العالمية داعية من خلالها الى

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص68.

ضرورة الربط بين مبادراتها وبرنامج التنمية الأممي الثاني للألفية إلى غاية عام 2030 لتعطي بذلك صبغة تنموية جديدة تلخصت في ضرورة الاهتمام الجماعي بالجانب البيني وحمايته من الاضرار اللاحقة وتحقيقا لتنمية مستديمة ضمن توليفة أكثر تناغما بين الإنسان والطبيعة. وهذا لن يتأتى حسب صانعي القرار في الصين إلا بالتشاور السياسي الحكوماتي الجماعي أو الثنائي مع التوظيف الكامل للدور الإرشادي والاستراتيجي وتعزيز التواصل الهادف لتحقيق مساعي التنمية المرسومة ضمن المبادرة الجديدة[1].

[1] صالح زياني، المرجع نفسه، ص ص69-70.

خلاصة واستنتاجات

نستنتج في الأخير أن العلاقات الجزائرية الصينية بصفة عامة والاقتصادية على وجه الخصوص يحكمها منطق المصلحة الوطنية لكل بلد وفق خصوصيات سياسية الدولة الخارجية وأن العلاقات بين البلدين ليست وليدة الحاضر بل تحمل جذور تاريخية بدايتها كانت بدعم الصين للجزائر وكذلك دعم الجزائر للصين في عدة قضايا إن هذا التقارب السياسي وخاصة الاقتصادي هو بسبب توجهات القيادات في البلدين على توطيد العلاقات بين البلدين من أجل الاعتماد المتبادل في القضايا التي تخص الصين والجزائر كما أن توجه القادة الصينيين نحو القارة الأفريقية أدى إلى تحسين العلاقات بين الدولة الصينية والقارة الإفريقية إن استراتيجية القوة الناعمة التي اعتمدتها الصين بعد الحرب الباردة من أجل ضمان مناطق نفوذ جديدة والبحث على استثمارات جديد تضمن لها موقع اقتصادي في ظل التنافس الدولي الجديد على التوقع في النظام الدولي وبما أن القارة الإفريقية قارة بكر وتسخر بالكثير بالثورات الطبيعية والمواد الأولية لهذا زاد الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية وخاصة تزايد الاهتمام الصيني بالقارة كون الصين وجدت ضالتها في القارة الإفريقية خاصتا بعد تبني الصين لمبادرة طريق الحرير الذي يعد أكبر مشروع بنية تحتية يربط القارات الخمسة وباعتبار الجزائر جزء من القارة الأفريقية والمغرب العربي بدأ الاهتمام الصيني بالجزائر يتزايد من قبل القادة الصينيين بعد أن أدركوا مكانة الجزائر في المغرب العربي خاصتا والقارة الإفريقية على وجه الخصوص كون الجزائر أحد أهم اقتصاديات القارة ودورها الاستراتيجي في حل الكثير من الأزمات وكذلك قوة الدبلوماسية الجزائرية خاصة من الناحية الاقتصادية في كسب العديد من الرهانات.

إن الرغبة الصينية في إدراج الجزائر في مبادرة طريق الحرير هو نتيجة التوجه الصيني نحو العمق الإفريقي حيث أدركت الصين الحاجة إلى الطرف الجزائري كون الجزائر تملك رؤية عميقة وخبرة كبيرة في الشأن الإفريقي وأن حلول الصين تكمن في توظيف الجزائر كشريك استراتيجي من أجل مساعدته في التوغل في القارة الإفريقية.

قائمة المصادر و المراجع

مراجع:

اولا: كتب:

1. ابتسام العامري، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة مجلة المستقبل العربي العدد 466، 31ديسمبر 2017.
2. أحمد عزي، الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العلمي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، جامعة باتنة، مج10، ع02، 2021.
3. إسماعيل ديش، العلاقات العربية الصينية مسيرة تعاون الآفاق واعدة المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس، مارس 2000.
4. بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر الى المبادرة، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، مج01، ع02، 2019.

ثانيا: الدوريات:

5. حنينة رجوح، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق المكاسب والمخاطر، مجلة السياسية العالمية المجلد 6، العدد 1، السنة 2022.
6. خالد بكوش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الاول.
7. دريسي اسماء، الابعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي العدد 09 سنة 2009 .
1. روبرت موركوت، China: Its Environment and History، يركز هذا الكتاب على البيئة والتاريخ الطبيعي للصين، ويقدم رؤية عامة عن الموارد الطبيعية في البلاد والتحديات البيئية التي تواجهها.

8. صالح زياني، العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج12، ع01، جانفي 2023.
9. قاسم محمد عبيد، التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية–دراسة في التوجه الطاقوي–، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ع62، 2020.
10. كايا ريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا: الادوات والوسائل، مجلة تنمية الموارد البشرية العدد 02–جوان 2021، جامعة عباس لغرور، الجزائر.
11. لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا الديناميات ...والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي.
12. ليلى بهولي، جيوبولتيك النفط في افريقيا والتنافس الامريكي الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13 جوان 2016(1996).
2. لين جونغ، "China's Economic Transformation".
13. مجلة العلاقات الصينية: نموذج للعلاقات الدولية الجديدة، مجلة الصين اليوم 24 /2015/12.
3. وينران جيانج، النمو الاقتصادي في الصين سعيها الامن الطاقة في انحاء العالم، من كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة، ص ص340– 341.
14. يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية، مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج12، ع01، جانفي 2023.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

1. جهاد عمر خطيب، دراسة بحثية العلاقات الامريكية الصينية، افاق الصراع والتعاون، 2008–2015.

2. حسين سالم، العلاقات الصينية المغاربية الجزائر نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2018.
3. شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا.

رابعا: الوثائق الالكترونية:

1. برنامج الامم المتحدة للبيئة عنوان المقال عملنا في افريقيا، https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya تم الاطلاع بتاريخ 26.مارس 2023 على الساعة 03.00.
2. ادريس ايات، المعادن الافريقية في التنافس الدولي ..الرهانات والمالات، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5170م2021/10/26 .
3. علي حسن بكير، التنافس الدولي على قارة افريقيا الجزيرة، نت 1430/08/10هـ – الموافق ل 2009/08/02.
4. الكثافة السكانية في الجزائر سنة 2022 متوفرة على الرابط التالي:

./https://datasea.xyz

5. تقرير البنك الدولي على الرابط التالي:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

6. نانجو لي ونانجو هونغ. China's Human Capital Development: The Role of Education, Health, and Migration.

7. https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/405905

Algeria and China: A Maturing

الجزائر والصين: Relationship منشور على موقع البوابة، علاقة تنمو .2019 العربية للأخبار، –الجزائر–والصين–علاقة–تنمو.

8. إيهاب شوقي، ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ؟، على الرابط التالي:

WWW.antv.tr/new/show subjeet/aspx

9. وضع حجر أساس أوبرا الجزائر، جريدة الخبر (تاريخ النشر: 06/11/2012)، على الرابط (ت. ز : 15/02/2022)

. http://www.elkhabar.com/ar/economie/232453.html

10. مراسم تدشين لمشروع الجامع الكبير في الجزائر، تاريخ النشر (29/02/2012) على الرابط التالي:

. http://arabic.cntv.cn/program/newsar/20120229/114951.shtml

11. جامع الجزائر الكبير: الشروع في صب خرسانة الأسس، على الرابط التالي: .http://www.aps.dz/spip.php?article&idarticle=59621

12. الشركات الصينية تساهم بنشاط كبير في أعمال البنية التحتية في الجزائر 2011 على الرابط التالي :

.http://www.arabic.people.com.cn.

13. الجزائر– والصين–علاقة–تنمو، متوفر على الرابط التالي:

. –https://arabic.arabianbusiness.com/politics–economics/405905

14. وكالة أنباء شينخوا، "جمعية التجار الصينيين تقدم هبة للهلال الأحمر الجزائري لمكافحة فيروس كورونا"، من موقع:

http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0401/c31660-9674742.html

15. سعيد بركان، اتفاق جزائري صيني لتوفير 17 مليون جرعة لقاح ضد كورونا"، بوابة افريقيا الاخبارية، من موقع: https://www.afrigatenews.net

16. الاذاعة الجزائرية من موقع:

.https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210407/204319.html

خامسا: الكتب باللغة الاجنبية:

1. cgc : china geo-engineering corporation.
2. csec: china state construction engineering corporation limited ciet 2 anonym des travaux de construction de chine

فهرس المحتويات

..... أ

شكر وعرفان.....ب

مقدمة.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الأول العلاقات الصينية الإفريقية..... **5**

تمهيد..... 6

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية 7

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية 7

المطلب الثاني: مقومات القارة الإفريقية..... 8

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني في إفريقيا.....13

المبحث الثاني: أبرز مجالات التعاون الصيني الإفريقي.....16

المطلب الأول: منتدى التعاون الصيني الإفريقي كمحطة اولى للعلاقات الصينية الإفريقية 16

المطلب الثاني: التعاون الصيني الإفريقي في مجال الطاقة.....16

المطلب الثالث: التعاون الصيني الافريقي في المجال التجاري.....19

المطلب الرابع: التعاون الصيني الافريقي في مجال التنمية.....19

الفصل الثاني العلاقات الجزائرية الصينية الجزائرية.....**21**

تمهيد.....22

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية 23

المطلب الأول: مسار العلاقات الصينية الجزائرية.....23

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للجزائر والصين 25

المبحث الثاني : مجالات التعاون بين الصين والجزائر 31

المطلب الأول: في المجال الاستثماري والصناعي 31

المطلب الثاني: في المجال التجاري والصحي 39

الفصل الثالث مبادرة الحزام والطريق كآلية لتطوير واقع العلاقات الجزائرية الصينية 50

تمهيد: 51

المبحث الأول: أبرز مضامين مبادرة الحزام الطريق 52

المطلب الأول: التعريف بمبادرة الحزام والطريق 52

المطلب الثاني: أهداف ودوافع المبادرة 55

المبحث الثاني: فرص الجزائر المتاحة من انضمامها للمبادرة 61

المطلب الأول: نقاط قوة الجزائر اثر انضمامها للمبادرة 61

المطلب الثاني: أثر مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني 65

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الصينية 71

خلاصة واستنتاجات **76**

قائمة المصادر و المراجع **78**

ABSTRACT:

. The study presents Algerian-Chinese relations within the framework of the Belt and Road Initiative and explains the impact of the economic dimension in this relationship. The study also explains the reasons for the Chinese orientation towards the African continent, particularly the Chinese intérêts in Algeria as one of the most important countries on the continent economically and the political weight of Algeria's relations within the continent.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of higher education

And scientific reasearch

Chahid hamma lakhdar university eloued

Faculty of Law and Political Science

China-Algeria Economic Relations Under the Belt and Road

A memorandum for obtaining a master's degree in political science, specializing in public policies

Prepared by :

Khezzane fadhila

Under the supervision of:

MR Beggas Khaled

NAME	TITLE	UNIVERSITY
T. Yassin Chikima	Discussion member	Hamma Lakhdar Univrsity – El Oued
D. Beggas Khaled	Supervision and raporrteur	Hamma Lakhdar Univrsity – El Oued
T. Mohamed Elbachir Alaour	Discussion member	Hamma Lakhdar Univrsity – El Oued

Academic year 2022/2023